



الجلسة العامة ٥

الخميس، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلت به إيران بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ في وقت سابق من صباح اليوم.

إن هذا الحوار يجري في مرحلة حرجة. ونحن بوصفنا الآلية المسؤولة عن متابعة تنفيذ "خطة للتنمية"، لدينا الفرصة لتقييم مدى تحمّل النتيجة المتفق عليها لاختبار الزمن، خاصة مدى النجاح الذي تحقق في تنفيذ أهدافنا. وبالنسبة على الدروس المستفادة يمكننا أيضا أن نتطلع إلى تطبيق تجربتنا بغية العمل نحو الخروج بنتائج ناجحة من المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. إن موضوعنا لهذا الحوار "الاستجابة للعولمة: تيسير اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين" يشمل أيضا، في هذا الصدد، أهداف عمليتي التمويل لأغراض التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على السواء.

خلال اجتماعنا يجب أن نأخذ في حسابنا في المقام الأول فكرة أن هدف التنمية ليس النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا تحقيق تحسينات ملموسة ودائمة في نوعية حياة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(ج) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية) في البداية، أرجو أن تتقبلوا، سيدي الرئيس، تهانئ وفدي على انتخابكم، وكذلك تأكيدنا بالتعاون على أكمل وجه لضمان نجاح هذا الحوار الرفيع المستوى والدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أيضا سيدي، أن أغتنم هذه الفرصة بالنيابة عن حكومتي لأتقدم إلى مدينة نيويورك وشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأعمق تعازينا على الهجمات الإرهابية البربرية التي حدثت الأسبوع الماضي. إننا نقف مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي في إدانة العمل الفظيع الذي حدث في الأسبوع الماضي. ونود أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

النمو الاقتصادي الطويل الأمد، وكذلك في القدرة على معالجة أثر ذلك الجهد على البيئة والبنية الاجتماعية. وتحقيق هذا الهدف من شأنه أيضا أن يسهم في ضمان وصون السلم والأمن الدوليين. وكما أشار أحد خبراء التنمية، ينبغي لنا أيضا أن نتجنب "المبالغة في تحديد التنمية"، أي القيام بتحديد قدر وافر من الصفات يعني، لدى التحليل النهائي، أن كل ما تأتي به التنمية هو من المدخلات الضرورية لتحقيقها.

ثالثا، ينبغي تعزيز مشاركة البلدان النامية في

العمليات الدولية لصنع القرار الاقتصادي.

وأخيرا، يجب علينا أن نضمن، أثناء مناقشتنا لسد الفجوة الرقمية ألا نهمّل أهمية تعزيز الأسس الاقتصادية المحلية، وهي في معظم البلدان النامية مرتبطة بالعوامل والتطورات الاقتصادية الخارجية.

السيد المجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بتهنئتكم تهنئة حارة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأنا واثق بأن عمل هذا الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة سيحقق تحت قيادتكم نجاحا كبيرا.

واسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تعازي تونس إلى الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت الأسبوع الماضي. ويؤيد وفدي أيضا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به رئيس مجموع الـ ٧٧ صباح اليوم. ووفدي مسرور لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى الثاني وإننا مسرورون أيضا للاختيار الحكيم للنبود المدرجة في جدول أعمالنا، والتي تدخل في لب شواغل المجتمع الدولي. وهذا الحوار، إذ يأتي في أعقاب مؤتمر قمة الألفية وفي عشية أحداث هامة، مثل المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض

أغلبية البشر مع مرور الزمن، من حيث المعنيين المطلوب والنسي. وهدفنا في هذا الحوار الرفيع المستوى ومهمة هذه المنظمة في المدى الذي يتعلق بالتنمية، هو توفير القوة السياسية الدافعة للوفاء بالالتزامات الإنمائية، لا سيما المضمنة في إعلان الألفية. ويتطلع وفدي أيضا إلى هذا الحوار بوصفه إسهاما في عمليتي التمويل لأغراض التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على السواء.

وتحقيقا لهذه الغاية يود وفدي أن يسوق النقاط

التالية:

أولا، يجب علينا مواصلة الأخذ بنهج كلي مستدام تجاه التنمية، مع مراعاة المميزات والظروف الفردية. ويجب علينا أن نضع على أساس توافق الآراء نموذجا جديدا للتنمية يأخذ في الاعتبار آراء واحتياجات وأولويات كل الشركاء في التنمية، لا سيما البلدان النامية المتلقية، التي هي في نهاية الأمر موضوع التنمية. وهذا النموذج الإنمائي الجديد، القائم على أساس توافق الآراء، هو ما يأمل الكثيرون أن يبرز كإحدى أهم نتائج المؤتمر الدولي للتمويل لأغراض التنمية.

ثانيا، يرى وفدي أن من المسؤولية الأساسية لكل بلد أن يسعى إلى تحقيق عمليته الإنمائية الفريدة. ونحن، في ذات الوقت، ندرك أن القدرة المحلية للبلدان النامية على متابعة الجهود الإنمائية، بما في ذلك المنافسة في الاقتصاد العالمي، قد تكون غير كافية لأن البيئة الدولية والمجتمع الدولي يؤديان دورا هاما في التأثير على وتيرة واتجاه التنمية، خاصة في عصر العولمة هذا.

ولذا ينبغي للمجتمع الدولي، عندما يأخذ في الاعتبار التنوع بين الأمم وظروف البلد المعين، أن يعمل على تهيئة بيئة دولية مفضية إلى تنمية واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وينبغي توجيه هذا الجهد أيضا إلى تحقيق الحد الأقصى من استدامة الجهود الإنمائية، فيما يتعلق بمواصلة

الشمال والجنوب، شراكة تركز على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة.

ومما يبشر بالخير أن مؤتمر قمة الألفية اعتبر التضامن قيمة أساسية جوهرية بين القيم التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. كما أكد زعماء العالم أجمع على الحاجة الملحة إلى العمل على مكافحة الفقر. وهذا هو الإطار العام للاقتراح الذي قدمه الرئيس زين العابدين بن علي لتأسيس صندوق عالمي للتضامن بغية المساعدة في القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية والبشرية في المناطق الأشد فقرا في العالم. ومن شأن صندوق التضامن العالمي المقترح أن يكون أداة تكمل عمل الآليات المختلفة القائمة أو إضافة لها، على أن يتم تمويله من التبرعات الطوعية والهبات.

وقد تقدمت تونس بهذه المبادرة انطلاقا من تجربتها الوطنية التي أثبتت فعاليتها، إذ سمحت بالحد من الفقر، الذي يُقدر بأنه لا يتجاوز ٦ في المائة حاليا، وذلك من خلال التضامن. ويسرنا أن الجمعية العامة حيّت هذه المبادرة تحية استحسان بقرارها ٢١٠/٥٥، وندعو كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية للإسهام في تجسيد هذا المشروع بمناسبة انعقاد هذه الدورة السادسة والخمسين حتى يتسنى تعزيز التضامن والسلام في العالم.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون تمويل إنمائي. لذلك تعقد تونس أهمية كبرى على المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في مونتيري، بالمكسيك في الفترة ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. ونتق بأن هذا المؤتمر سيوفر فرصة لمناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بتمويل التنمية، وسيعتمد قرارات واستنتاجات هامة تأخذ شواغل البلدان النامية بعين الاعتبار. ومن بين هذه الشواغل ما يتعلق بعكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، ومسألة الديون

التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وإذ يشمل الاجتماع الاستعراضي العشرين لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المعني بالبيئة والتنمية، المزمع عقده في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢، إنما يكسب أهمية خاصة. وسيتيح فرصة ممتازة لمناقشة رسم استراتيجية للألفية، استراتيجية تهدف إلى تهيئة مناخ يكون موافيا لتنمية البلدان النامية واندماجها في الاقتصاد العالمي، وللقضاء على الفقر وخفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم في العالم عن دولار واحد في اليوم بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥، ولتعزيز سبل وصول منتجات بلدان الجنوب إلى أسواق الشمال - وهو نظام من شأنه، بإيجاز، إنشاء اقتصاد عالمي أكثر عدلا وأكثر إنسانية وأكثر إنصافا، توزع بموجبه منافع العولمة على أساس متساو ومنصف.

لقد دخل العالم ألفية جديدة ولم يملك القدرة بعد على حل المشاكل الصعبة المتمثلة في الفقر والتخلف الإنمائي. وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للجميع أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، وهو هدف ما زال بعيد المنال. ونلاحظ بمرارة استمرار العديد من الدلائل على قلة احترام الكرامة الإنسانية.

كذلك ما زال الناس في العديد من البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، يعانون من عدد من البليات، مثل الأوبئة، وسوء التغذية، والصراع المسلح والحروب الأهلية - وهي بلايا تناشد الضمير الإنساني وتطالب بإنشاء شراكة حقيقية بين جميع الأمم على أساس التنمية المشتركة والتضامن.

وأمام هذا الوضع، أثار رئيس الجمهورية التونسية هنا في هذه القاعة، منذ عام ١٩٨٩، الحاجة إلى التفكير في إبرام عهد دولي للسلام والتقدم لبناء مستقبل أفضل للأسرة الدولية. ونحن، في واقع الأمر، على اقتناع بأن التقدم في ميدان التنمية المستدامة لا يمكن أن يتحقق دون شراكة بين

أفريقيا قارة تستحق بكل تأكيد اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. وقد ركز مؤتمر قمة الألفية بوضوح على هذه الحاجة عندما دعا منظومة الأمم المتحدة إلى أن تظطلع بالدور المحفز لحشد الموارد لتنمية هذه القارة وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وإن البلدان الأفريقية قدمت تضحيات كبيرة بغية القيام بالإصلاحات الهيكلية لاقتصاداتها وضمان نجاح خططها الإنمائية اعتمادا على مواردها الذاتية. غير أن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها القارة هي من الجسامة بحيث يتعذر على بلدانها وحدها أن تظطلع بالتنمية دون تعاون المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص.

لذا نود أن نكرر ندائنا من أجل تعبئة متزايدة لصالح تنمية أفريقيا، وقيام شراكة دولية حقيقية. ونركز على الحاجة إلى الشروع في إلغاء كامل أو جزئي للديون الأفريقية، وتحويلها إلى تمويل المشاريع الإنمائية والمشاريع الرامية إلى مكافحة الفقر وحماية البيئة. ونعتقد أيضا بأن من الأهمية بمكان أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ملموسة للنهوض بالتجارة والتبادل التجاري، وضمان أن تستفيد أفريقيا من فتوحات التكنولوجيات الجديدة، لا سيما في مجال المعلومات والاتصالات، وأيضا من الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال.

إننا على اقتناع بأن مناقشاتنا سواء في الجلسة العامة أو في إطار الموائد المستديرة والأفرقة العاملة غير الرسمية، بمشاركة جهات غير حكومية، ستمكنا من الوصول إلى قرارات هامة ستكون على مستوى الالتزامات المتعهد بها في قمة الألفية، وستلبي طموحات شعوبنا إلى التقدم والازدهار.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أرجو سيدي أن تتقبلوا هاتئنا الحارة بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة.

الأجنبية، وتقلبات رؤوس الأموال والاستثمارات الخاصة المباشرة. ومن شأن هذا المؤتمر أن يساعد كذلك على إرساء أسس هيكل مالي دولي جديد يوفر السبل لمنع وقوع الأزمات المالية وإدارتها وتسويتها.

لقد شدد الأمين العام في تقريره السنوي، A/56/1، على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي خير وسيلة للاستفادة من الفوائد المحتملة للعولمة، إلا أننا نلاحظ أن البلدان النامية لم تتمكن من الاستفادة بشكل كامل من التقدم السريع المحرز في هذه الميادين خلال السنوات الأخيرة. وأن الطابع الكوني لهذا المناخ الجديد، والوتيرة غير المتكافئة لتنميته - والتي يُشار إليها أحيانا بالفجوة الرقمية، يجعل من الضروري أن نشرع في حوار دولي مع اتباع نهج عالمية لتيسير عملية التكيف مع هذا الواقع الجديد وتحسين إشراك البلدان النامية في الشبكة العالمية للمعلومات.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا لأن الأمين العام سينشئ فريق دراسة تابعا للأمم المتحدة يُعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نتيجة للنقاش الرفيع المستوى الذي دار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠١. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذا الفريق في استغلال الإمكانيات المختلفة التي توفرها تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات.

ونعتقد بأن الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية سوف تتكشف عشية مؤتمر القمة العالميين اللذين ستنظمهما منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، في جنيف عام ٢٠٠٣، وفي تونس عام ٢٠٠٥. إن اختيار تونس لاستضافة المرحلة الثانية للقمة هذه إنما يؤكد رغبة المجتمع الدولي في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب وتعزيز التنمية والسلم والعدالة - وتلك هي رسالة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وماليزيا، وجنوب أفريقيا، وتونس. وشاركت اليابان أيضا مشاركة نشطة في فرقة عمل فرص التكنولوجيا الرقمية. وهدف هذه الجهود القضاء على فجوة التكنولوجيا الرقمية بضمنان ألا تتخلف البلدان النامية وراء جهودها الإنمائية، وأن يستفيد كل شخص من إمكانية تلك التكنولوجيا. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأقول إن اليابان تتطلع إلى نجاح مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات الذي من المقرر أن ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باياليونوف (فريغيزستان).

والمسألة الثانية التي أود التعليق عليها هي التمويل العام والخاص، على حد سواء، للتنمية. وكما ندرج جميعا، تقوم المساعدة الإنمائية الرسمية بدور هام في التمويل العام للتنمية. ولقد كانت اليابان مانحا رئيسيا للمساعدة الإنمائية الرسمية طوال عقد تقريبا، إذ قدمت مساعدة تقدر قيمتها بأكثر من ١٠٠ بليون دولار خلال تلك الفترة. إلا أن حكومة اليابان تستعرض، في الوقت الحالي، سياساتها الاقتصادية الشاملة، بما فيها مساعدتها الإنمائية الرسمية، في إطار سياسة رئيس الوزراء كوزومومي الخاصة بـ "الإصلاحات الهيكلية دون ملتجأ". والسبب في أن اليابان قدمت حوالي ربع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم طوال العقد الماضي تقريبا، بالرغم من حالتها الاقتصادية والمالية الحادة، هو أنها تعترف اعترافا تاما بأهمية تلك المساعدة في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية. وفي ظل هذه الظروف، تعتمز اليابان ضمان أن تكون المشاريع التي تعود إليها تلك المساعدة منفذة بطريقة كفوة وفعالة.

وفيما يخص استجابتنا للعولمة، المساعدة الإنمائية الرسمية لها عدد من الأدوار الهامة التي تقوم بها. أحد هذه

وبالنيابة عن اليابان حكومة وشعبا، أعرب عن تعاطفي القوي وتعازي للذين عانوا من الخسائر في الاعتداءات الإرهابية الأخيرة، ولشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا. واليابان تشجب أعمال الإرهاب البغيضة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر. إن هذه الأعمال يجب اعتبارها، ليس اعتداءات ضد الولايات المتحدة فحسب، وإنما جرائم ضد الإنسانية أيضا.

اليوم، أود أن أعلق على ثلاث مسائل تتصل بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشير إلى أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساعدة المجتمع الدولي على التعامل مع العولمة لا غنى عنه. إن لها إمكانية لزيادة الإنتاجية وإيجاد واستدامة النمو الاقتصادي والعمالة. وفي ضوء هذه الإمكانية، من المهم ضمان أن يستفيد كل شخص من تلك التكنولوجيا. وفي هذا الشأن، أذكر بأنكم ذكرتم، سيدي، بصفتكم رئيسا للجمعية العامة في خطابكم الاستهلاقي أن:

"الجمعية العامة يمكنها أن تسهم إسهامات مفيدة باسترعاء الانتباه العالمي إلى ضرورة سد فجوة التكنولوجيا الرقمية." (A/56/PV.1)

وإني أؤيد وجهة نظركم بشأن هذه المسألة تمام التأييد.

وبهذه المناسبة، أود أن أشير إلى الإعلان الذي أصدرته حكومة اليابان في تموز/يوليه ٢٠٠٠ عن "صفقة التعاون الشامل لعلاج فجوة التكنولوجيا الرقمية"، وهي الصفقة العالمية النطاق، التي ستتيح من أجلها مبلغا إجماليا قدره ١٥ بليون دولار خلال خمس سنوات. ومنذ ذلك الوقت، أرسلت اليابان بعثات حوار إلى بلدان مثل الفلبين، وتايلند، وكمبوديا، وإندونيسيا، وسنغافورة، وفيت نام،

نفسها أن تتخذ تدابير ملائمة للتعامل مع عملية العولمة. وفي الوقت نفسه، من منظور الشراكة، مطلوب من البلدان المتقدمة النمو، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ومن البلدان النامية الأخرى أيضا، أن تستجيب للجهود التي تبذلها البلدان النامية المعنية. وعلى وجه الخصوص، من المهم مواصلة تعميق الحوار مع القطاع الخاص كشريك من أجل التنمية، لأن الشركات الخاصة تقود دورة تكنولوجيا المعلومات، وهي مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبينما أمل مخلصا أن يوفر اجتماع اليوم للأمم المتحدة آفاقا جديدة في مجال التنمية، ستتاح لنا فرصة في آذار/مارس ٢٠٠٢ لندقق بعق أكبر الإجراءات التي ينبغي أن نقوم بها استجابة للعولمة، في الحدث الرفيع المستوى المتعلق بالتمويل من أجل التنمية.

وفي ختام ملاحظاتي، اسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل في أن تؤدي أعمالنا اليوم إلى تفهم أكبر للمهام التي تكمن أمام كل عنصر فاعل معني، وأن تؤدي أيضا إلى مناقشات مثمرة في المكسيك.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه المرة هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في الجلسات العامة لهذه الدورة، اسمحوا لي بأن أعرب عن حنقنا تجاه العمل الإرهابي الرهيب الذي ارتكب ضد البلد المضيف وإدانتنا له، وأن أعرب عن تعاطفنا وتعازينا للمحزونين، وعن الأسف العميق للدمار المادي الهائل الذي حدث. ومما يشجعنا أن نرى أن ظاهرة الإرهاب يجري تصويرها بأنها تحد للمجتمع الدولي في مجموعته، الذي عليه أن يبدي التصميم على استئصاله من كل أجزاء العالم. وهدف المجتمع العالمي هذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتقدم، وهذا موضوع يهمنا اليوم.

الأدوار هو الدور الإنساني لشبكة الأمان الاجتماعي. ومن المهم أن نساعد البلدان التي تجد مشاكل في النجاة من عواصف العولمة بالاعتماد على ذاتها فحسب.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكنها أيضا أن تكون حافزا لجذب الأموال الخاصة عن طريق بناء البنية الأساسية. واسمحوا لي بأن أعطي بعض الأرقام. ففي عام ٢٠٠٠، بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية في أنحاء العالم ٥٠ بليون دولار، بينما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ٢٤٠ بليون دولار. وهكذا، حتى هذا المبلغ الهائل من المساعدة الإنمائية الرسمية لم يصل إلا إلى نسبة ١٨ في المائة فحسب من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبعاً لذلك، من الأهداف الهامة زيادة ذلك الاستثمار في العالم النامي. والمساعدة الإنمائية الرسمية، التي هي أقل إتاحة من التمويل الخاص، يمكنها أن تدعم تلك التدابير التي تتخذها البلدان النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، أود أن أذكر هنا أهمية التصدي لأي رد فعلي تسلسلي يمكن أن تؤثر فيه أزمة مالية في بلد ما على النظام المالي الدولي في مجموعه، كما لاحظنا في حالة الأزمة النقدية الآسيوية قبل عدة سنوات. ولكي نتصدى لتلك الأزمة، اعتمدت اليابان برنامج تمويل قدره ٣٠ بليون دولار تقريبا، يُسمى "مبادرة ميازاوا الجديدة"، التي تمكنت بعض البلدان الآسيوية بموجبها من تجنب الاعتماد المفرط على رأس المال القصير الأجل وبناء آلية تمويل مستقرة طويلة الأجل. كما اتفق أيضا على ترتيبات مقيضة ثنائية في إطار مبادرة شيانغ ماي لتحقيق نفس الهدف.

وأخيرا، وربما هو الأكثر أهمية، أود أن أؤكد مبدأ "الملكية والشراكة" الذي طرحته اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. ومن المحتم على البلدان النامية

لمناصب تسمح لهم باستغلال قوى العولمة، وإهمال برامج مكافحة الفقر التي كان من الواجب أن تسود، وإزهاق أرواح الفقراء وزوال الثقة بالديمقراطية وأولويات المؤسسات الدولية، والنفوذ السياسي للمال، والقلق بشأن الأمن الوظيفي، والشعور بالتفاوت المتنامي، وإضفاء الطابع التجاري على الأماكن العامة، وحجب السلطات فوق الوطنية للحكومات الوطنية والمحلية، والشعور بانعدام القدرة على التغيير. وثمة شواغل أخرى كثيرة تزيد في تغذية الشعور بالقلق. فهناك إحساس بأن النظام العالمي أصبح مهلهلاً تسوده التفاوتات. ويتفاقم هذا الشعور لأنه في عالم تسوده العولمة - بموارده من التوسع في التجارة وازدهار الاستثمارات ووصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما متوسطه نحو ١٠٠ مليار دولار في أواخر الثمانينات ونحو ٩٠٠ مليار دولار بعد ذلك بعقد واحد، ونقل رؤوس الأموال وموارد العلم والتكنولوجيا - ينبغي الآن أكثر من أي وقت مضى أن يصبح ممكناً وضع برنامج إيجابي للتغيير بحيث ينظر إلى العولمة على أنها حركة مد تحمل كل القوارب وليست عملية تقسم العالم إلى فائزين وخاسرين، وموظفين ومحرومين، ومكاسب للشركات وخسائر للأفراد.

وينبغي ألا نخطئ بالنسبة لتضارب العولمة والرأسمالية العالمية هذه الأيام لإحراز الفوز. وعلينا، في الأمم المتحدة، مسؤولية إجراء مناقشات بناءً وخلاقة وهادفة بغية إصلاح العيوب المدركة والنظر في كيفية الفوز في ذلك الحد. ويأتي إجراء الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية في وقت يتزايد فيه الشعور بانعدام الاطمئنان إزاء الآفاق الاقتصادية العالمية بسبب البطء الشديد في الاقتصادات الرئيسية وما ينجم عنه من هبوط في الناتج والتجارة العالميين. وكان المتوخى أن يكون هذا الحوار محفلاً لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الدولية، ومن ثم تعزيز تقارب المفاهيم وتوطيد التعاون المتعدد الأطراف من

وإذ نتكلم في هذه المرحلة، علينا أن نعي سياق الاحتجاجات المناهضة للعولمة المنحرفة غير المتماثلة، والتي أصبحت ظاهرة منذ سياتل في عام ١٩٩٩، ثم أصبحت ظاهرة متكررة، شوهدت في ملبورن، وبراغ، وسول، ونيس، وبرشلونة، وواشنطن، وكيبك سيتي، وغوثينبرغ وجنوى.

ومن الخطأ أن يغض الطرف عن تلك الظاهرة كما يفعل محتجون أغبياء أو سيرك متنقل من العصاة المحترفين ودعاة الفوضى. وصحيح أن هذه العناصر في تلك المناسبة ترى فرصة سانحة لارتكاب سلوك تعييس وغير مسؤول يتسم بالتحدي، فيحظى حينذاك باهتمام الإعلام. والمأمول أن يتم التوصل إلى علاج لذلك. بيد أننا ينبغي أن نكون أكثر انتباهاً لشعور القلق والانشغال إزاء العولمة التي تمثلها هذه الظاهرة.

وإليكم بعض الأرقام التي تم الاستشهاد بها. ففي العام الماضي، جمع الدعاة إلى تخفيف عبء الديون عن عاتق أشد البلدان فقراً ٢٤ مليون اسم فكان بذلك أكبر التماس في التاريخ. وقبل مجرد عامين، توجه ٢٥ محتجاً نحو الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في واشنطن. وفي العام الماضي وصل الرقم إلى ٣٠.٠٠٠ محتج. وفي آخر هذا الشهر كان النشاط يتوقعون حضور أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص في الاجتماع المشترك للبنك والصندوق - الذي ألغى الآن. وأجري استقصاء في هذا الصيف في صحيفة لوموند بين أن ٥٦ في المائة من الناس في فرنسا يرون أن الشركات المتعددة الجنسيات كانت هي المستفيدة من العولمة؛ ورأى ١ في المائة لا غير، أن المستهلكين والمواطنين كانوا من المستفيدين.

وثمة مجالات انشغال كثيرة، من بينها هيمنة الرغبة في تحقيق الربح وتردى البيئة وامتياز المتسلقين من الشاغلين

التي تقوم عليها العولمة المنصفة. وعلينا أن نسأل أنفسنا، إذا كان من الجلي أن العولمة عملية حميدة فلماذا لا يتم التسليم بذلك عالميا. إن الشعور بالقلق يتعلق بالفوارق والعائدات غير المتكافئة والإحساس بالضعف. ونرى أن استجابتنا يمكن أن تكمن في القبول بالالتزام بجعل العملية مقبولة عالميا، وذلك بكفالة أن تكون حميدة على الصعيد العالمي. وعلينا أن ننظر في سبل ووسائل تستطيع بها البلدان النامية أن تندمج بشكل مفيد في الاقتصاد العالمي.

ولقد شهد عدد من البلدان النامية انخفاضا في معدلات النمو على مدى العقد المنصرم. وكان الاعتقاد السائد هو أن سوء الأداء يعزى إلى ضعف السياسات المحلية. بيد أن هذا التفسير أقل إقناعا، لأن السياسات تقاربت في الواقع على مدار العقد المنصرم. وثمة عدد كبير من البلدان النامية التي تشهد ضعفا في النمو تنخرط في برامج للتكيف الهيكلي.

وبرنامج الإصلاح الداخلي مألوف لدينا. ورغم ذلك لم يحقق الأداء ما كنا نأمله. وتفسير ذلك يعود في جزء منه إلى سوء التنفيذ على الصعيد الوطني، الذي قد تكون هناك حاجة إلى معالجته. ومع ذلك، هناك قيود خارجية لا يمكن معالجتها إلا بالاشتراك مع المجتمع العالمي. وهذا يجعل الحوار الدولي محتملاً أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن يتضمن نطاقاً من القضايا يتراوح بين تدعيم الهيكل الاقتصادي وهيئة بيئة دولية مواتمة من خلال اتخاذ إجراءات متضافرة في مجالات التجارة والديون وتدفعات رأس المال الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية وتطبيق العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الفترة القادمة، هناك ثلاثة أحداث جوهرية تتيح لنا فرصة معالجة نواحي القلق الذي تشعر به البلدان النامية

أجل التنمية، بروح الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة وتقاسم المنافع. ونحن نشق بأن تجرى خلال هذا الحوار مناقشات حافزة ومثمرة بشأن موضوع "الاستجابة للعولمة: تيسير اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين"، والموضوعين الفرعيين.

إن عصر العولمة وتحرير التجارة الذي نعيشه اليوم يبشر برخاء للبشرية غير مسبوق. وكان الأمل منعقدا على أن يفضي تدفق رؤوس الأموال والسلع إلى نمو دائم ومنصف في جميع الأمم. غير أن هذا لم يحدث. وتجمعت المزايا على نحو غير متساو أفضى إلى وجود عالم يسوده ازدهار في القسم الأصغر وفقير في القسم الأكبر حيث تتسع شقة الدخل والثروة بين الأمم وفي داخلها.

والأرقام التي تثبت ذلك أصبحت من المعارف العامة، فاليوم ازداد فقر ٦٦ بلدا عما كان عليه قبل عقد واحد. وتشير مجلة الإيكونوميست في عددها الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى أن عدد الأثرياء ازداد عما مضى حيث شمل ٧ ملايين مليونير وأكثر من ٤٠٠ مليارديرا بينما يوجد حاليا ٢,٨ مليار شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، و ١,٢ مليار شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ومتوسط الدخل في أكثر البلدان ثراء وعددها ٢٠ بلدا يختلف تماما عما هو في أشد البلدان فقرا وعددها ٢٠ بلدا. وواضح أننا نحتاج جميعا إلى عمل جماعي لعكس هذا الاتجاه نحو زيادة التفاوت، ولكفالة أن تكون العولمة لصالح الجميع - كل الأمم وكل قطاعات المجتمع.

والعولمة التي تسير في الاتجاه الصحيح - أي تدعم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية - هي التي نحتاج إلى أن نكفلها. وعلينا أن نتأكد - والخيار ليس بين العولمة والعزلة - من التوصل إلى فهم مشترك للمبادئ

أمدته في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تراجعت إلى نسبة ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان، وأن تعمل على الوصول بسرعة إلى الهدف المتفق عليه وهو نسبة ٠,٧ في المائة. ومن المهم أن تؤكد أولوية البرنامج الاجتماعي الجوهري والضروري للنمو المطرد، كما ورد في إعلان مؤتمر قمة الألفية.

ومن الضروري أن نبني على المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن نبذل الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير أسرع وأقوى وأوسع نطاقاً لتخفيف عبء الديون، مما يمكن من استخدام الموارد في البرامج الوطنية للتنمية والقضاء على الفقر بدلاً من استخدامها في حلقات الوفاء بالديون. ويجب أن يرتبط تخفيف عبء الديون باتخاذ تدابير لإمكانية الوصول إلى الأسواق ضماناً للاستدامة.

وهياكل صنع القرار، التي تجري ممارسة الحكم من خلالها على الصعيد الدولي، يجب أن تكون أوسع نطاقاً وأن تتسم بالعدالة عن طريق مشاركة البلدان النامية على نحو أكبر وإعطائها صوتاً حقيقياً. ومن الضروري تعزيز الهيكل المالي الدولي، فضلاً عن النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويجب تحقيق قدر أكبر من الانتظام والتماسك بين الاقتصادات الكلية والتجارة والمعونة والسياسات المالية بغية ضمان دعم هدفنا المشترك، وهو توسيع نطاق منافع العولمة.

ويجب أن نجد موارد جديدة ومبتكرة لأولويات التنمية لكي تستكمل الأرصدة التقليدية بغية تحقيق أهداف التنمية الدولية في إطار الجدول الزمني المتفق عليه. وفي هذا السياق، نذكر الاهتمام المتجدد في ضريبة تويين.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يوجد التزاماً من جديد على أرفع المستويات السياسية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق التعرف على القيود والتأكيد من جديد على

وللتحرك صوب تحقيق اقتصاد عالمي عادل وشامل وهي: المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المقرر أن يعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر؛ ومؤتمر التمويل من أجل التنمية، المقرر أن يعقد في مونتيري في آذار/مارس القادم؛ ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر أن يعقد في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر القادم. ويجب أن نرهن في جميع هذه الاجتماعات على الإرادة السياسية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للجميع. ونعتقد أن النهج الذي نتخذه إزاء القضايا التي تتطلب الاهتمام يجب أن يكون كما يلي.

فيما يتعلق بقضايا التجارة، يجب أن نعالج قضايا التنفيذ الهامة، بما في ذلك تنفيذ الأحكام الخاصة والتفضيلية لمصلحة البلدان النامية في مختلف اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويجب إلغاء التدابير الحمائية والعوائق المستمرة في المجالات التي تعطيها البلدان النامية الأولوية، مثل الزراعة والمنسوجات والملابس. وقد أشار البنك الدولي إلى أنه في مجال الزراعة وحده تقدر المكاسب التجارية التي يدرها إلغاء الإعانات بمبلغ ٣٥٠ مليار دولار سنوياً.

ويجب أن ندرس كذلك السبل والوسائل التي تمكن من استخدام تدفقات رأس المال الخاص والاستثمارات المباشرة الأجنبية لزيادة القدرة الإنتاجية ولتنمية البنية التحتية في البلدان النامية، حيث أن أهمية هذه التدفقات والاستثمارات تزداد بوصفها وسائل للدعم المالي الخارجي. وفي حالة تدفقات رأس المال قصيرة الأجل يجب أن نسعى لإنشاء الآليات الواجبة لاحتواء الهروب المفاجئ لرأس المال، الذي يمكن أن يسبب اهتزازاً في الاقتصادات الداخلية.

وحيث أنه لا يمكن اعتبار تدفقات رأس المال بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية، يجب على البلدان النامية أن تعكس، في غضون وقت معين، مسار الانخفاض الذي طال

ويعتبر وفد بلادي أن دورة الحوار الرفيع المستوى هذه، التي تعقد في فترة تباطؤ اقتصادي عالمي، تعقد في الوقت المناسب، حيث أنها تتيح فرصة للاستفادة من الدروس اللازمة التي تقدمها هذه الفترة، فضلاً عن تحديد رؤية واضحة توائم إمكانات العولمة.

وعودة الأزمات المالية والتباطؤ الاقتصادي في نفس الوقت الذي تتوسع فيه الأسواق دافعة للعولمة، وبقاء مستويات الفقر في حين أن هناك قدرة غير محدودة للعولمة على زيادة ثروات الأمم، كل ذلك دليل على إخفاقنا، كمجتمع دولي، في تسخير فرص العولمة إلى أقصى حد.

وكثير من الناس في أنحاء العالم اليوم ممن ينبغي أن يكونوا جزءاً من الأسواق العالمية لا يوجدون إلا على هامشها لأنهم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وكثيرون ممن ينبغي أن يسهموا إسهاماً قيماً في تلك الأسواق إما أنهم مستبعدون من الإسهام القيم لأنهم لا يملكون المهارات اللازمة أو لأنهم على هامش النشاط الإنتاجي الذي يتطلب الآن مهارات جديدة. وما زالت الإحصاءات تشير إلى إهدار الفرص المتاحة لتثقيف قوة عمل ماهرة عن طريق شبكات المعارف وللنهوض بنوعية الحياة من خلال المنجزات التي تدعمها التكنولوجيا في التعليم والصحة والتغذية والمحاصيل وأنشطة إنشاء المشاريع. ويترتب على ذلك أن العولمة، وهي عملية تكامل للاقتصادات والثقافة والتكنولوجيا والإدارة، تهدد بتعميق انقسام المجتمعات بزيادة الفجوات داخل الدول وفيما بينها.

ويتطلب التصدي لتحديات العولمة اتخاذ تدابير لإيجاد فرصة أمام جميع البلدان وجميع الناس للمشاركة في عملها، بما فيها التمكين الذي تغذيه شبكاتها المعرفية التي يسهل الوصول إليها. وتقع على عاتق البلدان النامية مسؤولية خاصة في هذا الصدد للبناء على جهود الإصلاح الاقتصادي

التزامه بإتاحة موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية وبأن ينقل إليها تكنولوجيات سليمة بيئياً.

والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات تشجع العولمة. وبينما يمكن لهذه التكنولوجيات أن تضطلع بدور هام في تعزيز التنمية، هناك قيود على الوصول إلى المعرفة، وبخاصة بالنسبة لمواطني البلدان النامية ومؤسساتها. ونعتقد أن فرقة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تضطلع بدور هام في تجسير الفجوة الرقمية وتعزيز الفرصة الرقمية ووضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بثبات في خدمة التنمية للجميع. ومع ذلك، يجب أن نحترس من شبكات الإجرام التي تستغل أكثر التكنولوجيات تقدماً.

وختاماً، نود أن نؤكد أن الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية وبقدرتها على الاضطلاع بالمعالجة الشاملة، توضع في موضع فريد تضطلع منه بدور هام في النقاش حول العولمة. وقد كان لدينا تفاعل مبتكر وبناء إلى أقصى حد مع الصندوق والبنك. ونعتقد كذلك أننا نمر بمنعطف في المناقشات الاقتصادية الدولية سبق أن أعدت له أرضية مشتركة هامة. فنحن لا نتكلم متجاهلين أحداً الآخر بل نتكلم مع بعضنا البعض. ويجب أن نبني على ذلك لكي تتمكن بعزمننا السياسي الجماعي من القضاء على الفقر والجوع، ومن التطلع إلى مستقبل عادل للبشرية بأكملها.

السيد إفاه - أبتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق مواساة وتعازي غانا، حكومة وشعباً، لحكومة الولايات المتحدة وشعبها بمناسبة الخسائر في الأرواح والممتلكات التي تسببت فيها الأعمال الإرهابية. وندرك تمام الإدراك أن هذه الأفعال ليست هجمات على قيمنا كمجتمع متحضر فحسب، بل هي أيضاً أعمال تؤثر عواقبها الاقتصادية على جميع البلدان، وبخاصة في مجال العولمة هذا.

التي توصف بأنها الاقتصادات ذات الأهمية المنتظمة، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، تأثيرا كبيرا في قدرة كثير من البلدان النامية على المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي. بل إن من المفهوم جيدا أن أنجع مشاركة في العولمة لا بد وأن تكون عالمية في نطاقها. ومن هذا المنطلق دعا زعماء العالم في إعلان الألفية الذي أصدره، قبل عام لا غير، إلى اتخاذ سياسات وتدابير تلي احتياجات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول.

ومزيج السياسات الضرورية للحفاظ على مناخ اقتصادي خارجي داعم يؤدي إلى التعجيل بالتنمية في البلدان النامية يظل بلا اختلاف في جوهره عن السياسات الواردة في الإعلان بشأن التعاون الاقتصادي الدولي. وليس من الغريب أن الاتجاه العام لمؤتمر قمة الألفية تمثل في التسليم بالعجز عن تحقيق الأهداف الواردة في كل من الإعلان المذكور واستراتيجية التنمية الدولية للعقد الماضي وفي التصميم على عكس مسار الأداء السابق.

ويجب أن تشمل العناصر الأساسية في أية استراتيجية جديدة لدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي تعزيز النظام النقدي والمالي من خلال اتسام جميع المشاركين في الاقتصاد العالمي، على الصعيد الخاص والعام والمتعدد الأطراف، بمزيد من الشفافية، وزيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار سواء في العمليات الرسمية أو غير الرسمية، بما في ذلك من خلال الآليات الإقليمية، والمراقبة المتعددة الأطراف حتى تغطي جميع الاقتصادات، بما فيها الاقتصادات الرئيسية.

وسوف يلزم للمنظمات المالية الدولية أن تتجاوز تعزيز نظام الاقتصاد الكلي وتحريره إلى دعم بناء المؤسسات في بعض المجالات من قبيل الأسواق وإنفاذ القوانين والإدارة العامة، تمكينا للتلاقي المؤسسي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي سياق تنمية الأسواق، ينبغي

التي بذلتها في العقود الماضية من أجل كفاءة مناخ اقتصاد كلي سليم ومستقر، له القدرة على حفز المزيد من المدخرات، والحيلولة دون هجرة رأس المال، واجتذاب استثمارات القطاع الخاص، سواء أكان محليا أم أجنبيا.

ويلزم بنفس الدرجة تعزيز أوضاع الحكم المستند إلى المؤسسات والقوانين تمكينا لمواطنينا من تحقيق النجاح بفضل قدراتهم الإبداعية ومن جني ثمار الاستقرار والقانون والنظام. ويجب أن تحتل التنمية الفعالة لمواردنا البشرية الأولية العليا في جهودنا الإنمائية، ولا سيما عن طريق تصميم مناهج تطلعية من أجل اعتلاء موجة التجديد. ولا بد أن تستفيد هذه الجهود من أعمال فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والعمليات السياسية والاقتصادية التي تعمل على توسيع نطاق الأسواق على الصعيد الإقليمي وتعزيز الاستقرار لها أيضا أهمية حاسمة في هذا الشأن. ويلزم في هذا الصدد الأخذ في بذل الجهود المكثفة لتحقيق التكامل ودعم هذه الجهود، ولا سيما في أفريقيا، ضمانا لتحقيقه في أقرب وقت ممكن. وتؤكد المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها الزعماء الأفريقيون في لوساكا، بزامبيا، في تموز/يوليه، أن المزايا التي تنطوي عليها الفعالية في إدارة التكامل توفر أفضل احتمالات الرخاء الاقتصادي وخفض الفقر في المستقبل. كما أن المبادرة الأفريقية الجديدة، في ارتكازها على المبادئ الرئيسية للتملك والقيادة والمساءلة الأفريقية، تسلم أيضا بأهمية تعزيز الشراكات على الصعيد الدولي تمكينا لأفريقيا من تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها.

ومن ثم فإن قبول المسؤولية الأولية عن التنمية الاقتصادية الخاصة بنا لا يعني أن البلدان النامية يمكنها تحقيق الاندماج المفيد في الاقتصاد العالمي وحدها. إذ تؤثر القرارات والإجراءات التي تتخذها أو تمتنع عن اتخاذها الاقتصادات

المساعدات، فضلا عن المسائل المتصلة بجدول الأعمال الدائم. ويلزم إجراء تحويل في منظمة التجارة العالمية لكي تعكس البعد الإنمائي للتجارة وتكفل اتساق السياسات العالمية في التجارة والمال والتنمية.

وضرورة معاملة مجالات السياسات الأساسية بوصفها مجموعة مترابطة لا تقتصر على مجالي الدين الخارجي والتجارة الدولية. فهي تمتد إلى المسائل المنهجية وتدفعات رأس المال الأجنبي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن إضفاء دور أساسي أكبر على المساعدة الإنمائية الرسمية، سواء في إعداد الهياكل الأساسية، أو التمويل الطويل الأجل للقطاع الخاص، أو تعزيز دور الأمم المتحدة تجاه تحقيق أهداف التنمية الدولية. ويتحقق هذا ما استجابت المساعدة الإنمائية الرسمية للبرامج الوطنية بدلا من الاستجابة لنهج المشاريع. وبالنظر إلى دور الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية، فقد حان الوقت أيضا للنظر في تقييم المساهمات المقدمة إلى النشاط التشغيلي للأمم المتحدة.

وفي خلال أسابيع قليلة، ستجتمع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية للبدء بإعداد الوثيقة الختامية. ويمثل الهدف من ذلك المؤتمر مفتاح الاندماج الناجح للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ومن شأن التوصل إلى نتائج تؤدي إلى تكوين شركات لتهيئة الأوضاع من أجل تعبئة الموارد لأغراض النمو المستمر والتنمية المستدامة في البلدان النامية أن يجعل من العولمة قوة إيجابية بالنسبة للجميع.

ويجب أن نغتني فرصة هذا المحفل لنبعث بتلك الإشارة إلى من سيتفاوضون بشأن الوثيقة الختامية. ويجب ألا ننتظر شيئا أقل من التوصل إلى توافق عالمي في الآراء يعكس كلا من حتمية زيادة ثروة جميع الأمم والتسليم بضرورة التضامن العالمي في القرية العالمية.

للمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن الأمم المتحدة، أن توفر الدعم لأنشطة القطاع الخاص المحلي عن طريق إنشاء الصناديق طويلة الأجل التي توجد حاجة ماسة إليها.

ومن شأن هذه الموارد، إضافة إلى الموارد التي يمكن تجميعها من خلال تكوين شركات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص تشمل المؤسسة المالية الدولية ووكالات الضمان والتأمين المتعددة الأطراف والثنائية، أن تمثل نسبة كبيرة من الاحتياجات الاستثمارية للبلدان النامية التي تتجاوزها التدفقات الرأسمالية الحالية. وسيتوقف تحقيق ذلك من عدمه على الإرادة السياسية لأغنى الدول. غير أن من الواضح أنه ما لم تتصرف تلك الدول، ستظل الإجراءات الداعمة التي يتخذها المجتمع الدولي أقل من اللازم ومتأخرة عن موعدها. وكذلك الحال فيما يتعلق بالتدابير الراهنة المتعلقة بالتخفيف من عبء الديون والتجارة الدولية، وهما مجالان من المجالات الحاسمة لأية جهود ترمي إلى دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

وفي سياق ورقات استراتيجية خفض الفقر، نرى أنه يتجلى في سياسات التخفيف من عبء الديون التسليم بضرورة أن تحقق تلك البلدان معدلات نمو تتراوح بين 7-8 في المائة سنويا. فالتعريف الضيق للأرقام القياسية وطول أمد عملية تحسين مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينتهي بهما الأمر إلى القضاء على الهدف المقصود منهما.

ومن الواضح أنه لكي يترك التخفيف من عبء الديون أثرا باقيا، يلزم للبلدان المتقدمة نمو أن تتخذ خطوات حاسمة للتصدي لشواغل البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ تعهدات جولة أوروغواي، ولا سيما الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، والاتفاق بشأن الزراعة، والأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتمييزية، والأحكام المتعلقة بتقديم البلدان المتقدمة النمو للمساعدة التقنية وغيرها من

كيف يتسنى لنا أن نتصدى لهذا التحدي الهائل؟ أعتقد أن موضوع هذا الحوار يشير إلى الاتجاه الصحيح، ألا وهو تسهيل اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي للقرن ٢١. والواقع أن ما نحتاج إليه هو قدر أكبر - وليس أقل - من العولمة الحقيقية، الأكثر شمولاً وأكثر إنصافاً. والمخرج السليم ليس إيقاف هذه العملية، بل إشراك المزيد من البلدان والمزيد من الشعوب فيها. وينبغي أن نوجه جهودنا المشتركة صوب إتاحة الفرص لهؤلاء الذين يقفون على حافة العولمة ولا تتوفر لهم الظروف التي تمكنهم من الاستفادة منها.

وكما أعلنت البرازيل خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ينبغي أن يكون الاندماج هو شعار هذه العملية. ويمثل هذا المؤتمر الذي طال انتظاره أحد أهم الجهود الرامية إلى معالجة الجوانب الأساسية للعولمة. وأملنا أن يتصدى هذا المؤتمر للتعقيدات الناجمة عن اختلاف الأطراف الفاعلة المشتركة في هذه العملية، وأن يجمع معاً كل ذوي الشأن - وأعني بذلك البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، والمؤسسات المتعددة الجنسيات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. كما نأمل في أن يتيح المؤتمر الفرصة لتقييم كل الأمور الضرورية للتنمية، مثل التجارة، والمسائل المنهجية، وتحركات رأس المال، والديون. ونأمل أيضاً في أن يسهم المؤتمر في تنفيذ جميع أهداف التنمية المبينة في المؤتمرات الرئيسية لعقد التسعينات وفي إعلان الألفية.

دعوني أسرد الآن بعض الأمثلة لتوضيح نوع العولمة التي يحتاج إليها معظمنا. وسوف أركز على ثلاثة مجالات وهي: التجارة، والنظام المالي الدولي، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي - شأني شأن المتكلمين الذين سبقوني في الكلام - بتكرار تأكيد تعاطفنا مع الولايات المتحدة الأمريكية - شعبا وحكومة - بمناسبة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها في الأسبوع الماضي. لقد سببت أنباء تلك الهجمات إحساساً عميقاً بالقلق والسخط في البرازيل. ونحن نشعر بحزن عميق للخسارة المأساوية في الأرواح وللمعاناة التي تكبدها الآلاف من الضحايا الأبرياء وأسرههم. وتدين البرازيل بأقوى العبارات كل أشكال الإرهاب. وسوف نواصل دعم الجهود التعاونية المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك ما يجري هنا في الجمعية العامة، من أجل القضاء على تلك الممارسات التي لا تتماشى إطلاقاً مع قيام نظام دولي يستند إلى مبادئ العدالة.

إن مفهوم العولمة يمكن أن يفسر بطرق عديدة. ونتائجها تختلف بالنسبة لمختلف الجماعات والأمم. وهناك من يرون أن العولمة جاءت بفترة نمو اقتصادي غير مسبوق، ومكنت كثير من البلدان من الاستفادة من التدفقات المالية ومن نقل المعرفة والتكنولوجيا. وعلى عكس ذلك تماماً، قيل في المناقشة إن العملية التي أطلقتها العولمة أدت بناءً إلى أزمات اقتصادية، وزادت من التباينات الاجتماعية، وارتفاع مستويات البطالة. وتغلب المنافسة السوقية على الأهداف الاجتماعية. وثمة مسألة أساسية أخرى تتعلق بدرجة الحرية التي تتمتع بها الدول في مواجهة هذا التحدي الجديد، والسبب الذي يجعل بعض البلدان أقدر من غيرها على التكيف مع هذه العملية.

وليس هناك من يجادل في أن بلدانا عديدة تواجه اليوم حالة مذهلة. فثلث سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم، ولم تستطع العولمة الوفاء باحتياجات البلدان النامية. لذلك، توجد حاجة ملحة للنهوض بالتعاون الدولي وتعزيزه.

الاستقرار الاقتصادي والتدفق المالي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدي.

ورغم ذلك، فلكي تنجح هذه السياسات الداخلية، لا بد لها من أن تسير جنباً إلى جنب مع بيئة تمكينية دولية. ومما يؤسف له، أن مخاطر عدم الاستقرار لا تزال تخيم على النظام المالي الدولي. ونظراً لأن جميع بلدان العالم قد تتأثر من ذلك الوضع، فلا بد من أن تشارك كلها في عملية اتخاذ القرارات الدولية. ومع ذلك، يوجد حالياً نقص في هذه المشاركة. فالعولمة لا تشمل ظهور اتجاهات جديدة معينة فحسب، بل أنها تحتاج أيضاً إلى إنشاء أطر مناسبة لها حتى يمكننا أن نتفادى الافتقار إلى الحكم السليم، وأن نجعل الاستفادة الجميع منها أمراً ممكناً. ومرة أخرى، نقول إن ما نحتاج إليه هو مزيد من العولمة التي تشمل وجود إدارة متسقة وقائمة على المشاركة العامة للنظام المالي الدولي.

وأخيراً، أود أن أدلي ببعض الملاحظات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لقد قيل الكثير حول ما لهذه التكنولوجيا من تأثير سريع على التنمية. وكما يبين تقرير التنمية البشرية لهذا العام، فإن التكنولوجيا تعتبر اليوم أكثر من أي وقت مضى أداة أساسية للتنمية والنمو الاقتصادي. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفرصة لتحقيق تقدم كبير في مجالات مثل التعليم والصحة والثقافة والتجارة والزراعة والصناعة والسياحة وإيجاد فرص عمل بل وفي شفافية الحكم.

وفي هذه المجالات، اتخذت البرازيل مبادرات عديدة على الصعيدين المحلي والدولي. ونفذت حكومة البرازيل برنامج مجتمع المعلومات الذي يستهدف توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية القائمة على الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة عدد مستعملي شبكة الإنترنت لديها.

وفيما يتعلق بالتجارة، يجب أن نتقل من ممارسة الخطب الرنانة المتعلقة بتحرير التجارة إلى التطبيق العملي لها. فقطاعات التصدير التي تهتم البلدان النامية ما زالت غير خاضعة لنفس القواعد التي تطبق على القطاعات الأخرى. ومما يؤسف له أن الحمائية ما زالت مستمرة. وهناك عدد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية تعوق بشدة صادرات البلدان النامية، من بينها الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتساعد تلك التعريفات، ونظام الحصص، وإساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق. وتستخدم هذه السياسات ضد السلع الزراعية ومنتجات الصلب والمنسوجات وهذه مجرد أمثلة قليلة لبعض بنود التصدير. بل إن الأسوأ من ذلك أن الدعم الذي يقدم للقطاع الزراعي في البلدان متقدمة النمو يزيد عن مليار دولار يومياً.

وخلال العقد الماضي، فتحت البرازيل سوقها للعالم، ولكنها لم تعامل بالمثل. وإذا كانت التجارة الحرة تمثل إحدى سمات العولمة، فمن الضروري إذن زيادة العولمة، الأمر الذي يعني في هذه الحالة وجود نظام تجارة عالمي منصف يتيح فرصاً أفضل للبلدان النامية. وقد قال الأمين العام كوفي عنان في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد القوة الدافعة للأسواق المفتوحة وذلك ببدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية، ينبغي أن تكون جولة تنمية حقيقية، بمعنى أن تعطي أولوية حقيقية لشواغل البلدان النامية ومصالحها.

ومن المجالات الهامة الأخرى مجال النظام المالي الدولي. لقد أدت الأزمات المالية التي شهدناها في منتصف وأواخر عقد التسعينات إلى زيادة الوعي فيما يتعلق باعتماد سياسات اقتصاد كلي سليمة. وقد نفذت البرازيل هذه السياسات التي ساهمت، ضمن نتائج إيجابية أخرى، في تحقيق

محددة هو السبيل الوحيد لاستعادة الأمل، الذي يمثل عنصرا أساسيا في مجتمعنا الذي ما زال منقسما بطرق لا يمكن قبولها. ويلزم على الفور، ظهور دلالات فعالة وواضحة على أن العولمة يمكن أن تكون أساسا لتنمية تتسم بمزيد من الإنصاف.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بقلوب حزينة نشارك في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، في ضوء الأحداث الأليمة الأخيرة التي ألمت ببلدنا المضيف ومدينتنا المضيفة. وباسم حكومتي ووفدي، أود أن أعرب عن شعور ماليزيا بالصدمة والاشمئزاز الشديدين، وعن إدانتها القوية للهجمات الإرهابية البشعة الأخيرة، وأتقدم بتعازينا العميقة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها، وإلى البلدان الأخرى التي فقدت مواطنين نتيجة لهذه الهجمات. وسوف تكون هناك فرصة أخرى لمعالجة هذه المسألة باستفاضة أكبر.

وأود أن أهنئ السفير هان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة، وأؤكد له أنه يحظى بتعاوننا الكامل.

إن مواضيع مداولاتنا وثيقة الصلة بسياق زمننا هذا الذي يتسم بالعولمة والاعتماد المتبادل والثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالات أخرى. ونأمل أن يساعد هذا الحوار على تشجيع تفاهم أعمق وأوسع نطاقا حول هذه المسائل وأوجه الترابط بينها، وأن يوفر زخما أكبر من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الذي يسر إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

ووفدي يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به صباح اليوم، رئيس مجموعة الـ ٧٧، والذي أبرز بصورة شاملة شواغل البلدان النامية فيما يتصل بالصمود أمام التحديات

وشاركت البرازيل أيضا في عدة محافل دولية مثل فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة، وتابعت عن كثب التطورات التي حدثت في فرقة العمل المعنية بالاستفادة من التكنولوجيا الرقمية. وفي حزيران/يونيه الماضي، نظمت البرازيل اجتماعا عقد في ريو دي جانيرو بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من أجل مناقشة هذه المسألة مع بلدان نامية أخرى من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتابعت أنشطة فرقة العمل المعنية بالاستفادة من التكنولوجيا الرقمية. وقد أكد الإعلان الذي تمخض عن هذا الاجتماع على أهمية المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات الدولية فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مع مراعاة ما لهذه التكنولوجيات من آثار اقتصادية وسياسية وبيئية وثقافية واجتماعية.

وواقع، أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعتبر من السمات الأساسية في عملية العولمة. وقد قيل إنه مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن اتخاذ قرارات عديدة بمجرد الضغط على زر معين. ولا بد من إعطاء فرصة الضغط على زر العولمة هذا لمزيد من الشعوب. وفي هذه الحالة، فإن العولمة تعني تزويد البلدان النامية بالمزيد من فرص الحصول على المعرفة والتكنولوجيا.

ومن الأمور العادية فيما يتصل بالعولمة أنه لا يوجد أحد مسؤول عنها. ومع ذلك فإن الاستنتاج الذي نخلص به من الأمثلة الثلاثة التي سردتها هو أن هناك مؤسسات تتعامل مع العولمة. وما نحتاج إليه هو زيادة إدماج ومشاركة البلدان النامية في وضع السياسات الدولية وفي تنفيذها.

إن العولمة واقع حي، وليست أيديولوجية. وهي في حد ذاتها لا تضع الأسس التي نبنى عليها الأمل في تحقيق مستقبل أفضل للفقراء. ولا بد من أن يعاد الآن توليد الأمل عن طريق الأفعال. وتحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بقضايا

للمشاكل التي تواجه البلدان النامية فيما يتصل بإدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي والحاجة إلى اتخاذ تدابير ملائمة للحد من الأخطار.

ومن الواضح أن الإجابة بالنسبة للبلدان النامية لا تتمثل في رفض العولمة التي ستستمر لا محالة، ولكن تكمن في التكيف مع العملية بشكل يتلافى الأخطار أو يجد منها إلى أدنى حد ممكن، على الأقل. فإذا تمت إدارة العملية بشكل جيد، فليس هناك ما يحول دون أن تؤدي العولمة إلى نظام عالمي يتسم بمزيد من الإنصاف، ويمكن أن توزع فيه الثروة بقدر أكبر من المساواة بين الأغنياء والفقراء. ولكن لا بد من إقامة شراكة بينهم، في البداية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي، أن يعالج جدياً عدة مسائل أساسية تتعلق بالنظام من أجل إيجاد ساحة متساوية بقدر أكبر للعمل. ويجب أن تبدأ تلك العملية بتحسين الهيكل المالي الدولي، بغرض زيادة ما يتسم به من شفافية ومساءلة ومشاركة، من أجل تمكين البلدان النامية، التي تشكل ثلثي العالم، من المشاركة بفعالية أكبر في عمليات صنع القرار في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات أخرى. فبهذا الأسلوب فقط يمكن تقديم الاحتياجات الحاسمة للبلدان النامية، مما ييسر إدماجها في الاقتصاد العالمي. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين الهياكل الأساسية في كثير من البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وذلك كجزء أساسي من عملية الإدماج. ومن الواضح أن النهوض بتلك البلدان سيكون بمثابة دفعة كبيرة لعملية العولمة. ومن هنا جاءت أهمية مساعدة تلك البلدان على بناء هياكلها الأساسية: لقد تكلم وزراء ماليزيا، الأونرابل ماهاتير محمد، في عدة مناسبات، عن ضرورة تركيز الاهتمام على هذه المسألة، على الصعيد الدولي، وعن استصواب إنشاء مجموعة مخصصة للتمويل الدولي من أجل تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية الفقيرة.

التي تطرحها العولمة وإدماج اقتصادات هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وأود، مع ذلك، أن أبدي ملاحظات إضافية بشأن بعض المسائل التي أثارها بالفعل رئيس مجموعة الـ ٧٧، من منظور ماليزيا.

من أهم سمات الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، حالة الحرمان التي يعاني منها الجنوب مقابل الشمال، رغم ما يردد كثيراً عن روح التعاون والتكامل والإدماج فيما يتصل بالاقتصاد العالمي. فالتغيرات التي حدثت على الصعيد العالمي لم تحدث تغيرات أساسية في العلاقة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتي ما زالت تتسم بهيمنة الشمال الثري وهميش الجنوب الفقير.

وقد ازداد موقف البلدان النامية سوءاً نتيجة للعولمة، التي ازداد في ظلها ضعف البلدان النامية أمام العوامل الخارجية نتيجة لتزايد روابطها مع الشمال المتقدم النمو وما تتسم به هذه الروابط من طابع مؤسسي بدرجة أكبر، ولاعتمادها على الشمال. ومع ذلك، فقد احتضنت البلدان النامية العولمة، أولاً، لأن العملية اعتبرت غير قابلة للتوقف، وثانياً، لأنه كان من المأمول والمتوقع أنها ستعود بالفائدة على الجنوب. وقد بدأنا ندرك أن العولمة ليست علاجاً لكل شيء. فلها جوانب سلبية، يتعين معالجتها جدياً حتى يتم إشراك كل دولة بالشكل المجدي. وهذا مهم لكفالة استفادة جميع الدول من العملية، لا بعض المختارين والمأثورين فقط.

لقد كانت الأزمة المالية الآسيوية تذكراً هامة بأن اتباع قواعد العولمة، ومنها تحرير الاقتصاد، لا يؤدي إلى تحول تلقائي إلى مزيد من التجارة ونمو أسرع بالنسبة للبلدان النامية. كذلك، فإنه لا يضمن لتلك البلدان حماية رخصتها الذي حققته بمجهود جهيد. فالتحرير له ما يصحبه من أخطار، كما تعلمت البلدان الآسيوية بشكل مرير أثناء الأزمة المالية. ومع هذه التجربة المؤلمة، يجب أن يكون هناك تقدير أفضل

البلدان النامية في الجهود التي تبذلها للاندماج في الاقتصاد العالمي لفترة زمنية طويلة. وهذا متوقع بسبب أوجه التفاوت الكبيرة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية في مجال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإن أقل من ٥ في المائة من سكان العالم يشاركون في الأنشطة المتصلة بتقنية المعلومات الدولية. وبينما ترتبط أعداد ضخمة من الحواسيب في العالم المتقدم النمو بالإنترنت، فإن العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا لا تزال تعاني من نقص حاد في خطوط الهاتف، ناهيك عن مشاكل انعدام الكهرباء ومستوى الأمية العالي. وما لم تعالج هذه المشاكل وما يتصل بها على نحو يبعث الرضا، فمن الأرجح أن تستمر الفجوة في المعلومات والمعرفة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الاتساع وأن تزداد سوءا بسبب العولمة.

وما يحتاجه بصورة ماسة ليس أقل من حدوث تحول في النموذج العملي. وقوة دفع العولمة تحتاج إلى إعادة توجيه، من قوة تدفعها البلدان الغنية والمتقدمة النمو إلى قوة تقوم على الشراكة بينها وبين البلدان النامية، متفهمة شواغل ومصالح الأخيرة. ويجب أن تتم إعادة تعريفها من خلال عملية متعددة الأطراف وديمقراطية، بمشاركة واعية من جميع البلدان.

وفي هذا الصدد، للأمم المتحدة دور هام تضطلع به. وينبغي لها أن تضطلع بما تستحقه وما هو مقصود لها من دور بوصفها القمة المؤسسية والمعنية بالسياسة، على أساس الحوار والجهود التعاونية. وقد اتفقنا تماما مع الأمين العام عندما قال في السنة الماضية إنه "يجب علينا ألا ندع تكنولوجيا المعلومات الجديدة تصبح مصدرا آخر يفرق بين الدول الغنية والفقيرة". ونحن نشاطره رأيه في أن هناك حاجة إلى القيام بإجراءات ملموسة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، لنشر تكنولوجيا المعلومات ومنافعها إلى

ومن أهم أبعاد العولمة، التي تلزم معالجتها جديا، الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن عالم اليوم بالتأكيد دخل عصر المعلومات، حيث يتوقف الاقتصاد وكل جانب آخر من المساعي البشرية على إنتاج المعرفة وتراكمها وتطبيقها. فمن المسلم به تماما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تقوم بدور هام في التعجيل بالنمو والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة سواء في البلدان النامية أو في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع تيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي. وإدراكا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تصبح أداة قوية وفعالة للتنمية، ومن أجل استغلال الفرص التي تتيحها أوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات، شرعت حكومة ماليزيا في تنفيذ برنامج طموح من أجل الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية البلد. وقد أنشأت محورا لتكنولوجيا المعلومات يسمى الممر الفائق للوسائط المتعددة، ومقاسه ١٥ × ٥٠ كيلومتر ويمتد من العاصمة كوالالمبور إلى المطار الدولي الجديد. ويهيئ الممر بيئة مؤاتية للشركات الراغبة في استحداث منتجات وخدمات مبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة واستغلال الإمكانيات الكاملة للوسائط المتعددة. ويعد تطوير هذا الممر شاهدا على عزم الحكومة على دفع ماليزيا بقوة نحو اقتصاد المعلومات رغم ما ينطوي عليه ذلك من نفقات مالية.

ومن المؤسف أنه، في حين يحمل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دلائل تعجيل النمو في بعض البلدان النامية، قد لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لبلدان أخرى عديدة. وهذا يرجع إلى تزايد شراسة التنافس على أموال الاستثمارات الموجهة نحو مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولذلك قد لا يتيسر تكرار نموذج الممر الفائق للوسائط المتعددة في البلدان النامية الأخرى. ومن المرجح أن تظل الفجوة الرقمية تمثل تحديات بالنسبة لعدد كبير من

فيه التكافل بين البلدان والمناطق يزداد قوة على الدوام. وبمس الاندماج العالمي العديد من المجالات مثل التجارة والتكنولوجيا، وكذلك البيئة والميادين الاجتماعية والثقافية.

وأقرب التحديات الماثلة أمامنا هو ألا ندع أفقر البلدان تستمر في إضاعة الفرصة الإيجابية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي يتيحها الاندماج العالمي. فهذا سيكون أمرا سيئا للبلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء، لأن كلتا المجموعتين لن تتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة لزيادة التجارة والاستثمار والتبادل الثقافي.

ومن أهم المسائل التي تواجهنا اليوم التمويل لأغراض التنمية. وقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أوكتاد) أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية لعام ٢٠٠٠ بلغ قرابة ٢٤٠ بليون دولار. وهذا يمثل أكثر من خمسة أضعاف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لنفس السنة، والذي يقدر تقريبا بما بين ٥٣ و ٥٤ بليون دولار، وهو لا يزال منخفضا إذا ما قورن بما كان عليه قبل عقد من الزمن، وهو قطاعا منخفض إلى درجة مفرطة بالنسبة للحاجة والأهداف المقدر. والتقديرات الجديدة للأوكتاد التي تشير إلى احتمال انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد أكثر على الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. والواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يميل إلى إفادة أفقر البلدان إلا بدرجة محدودة للغاية.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقع معظم البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من السكان الفقراء المعدمين، هناك أيضا اتجاه سلبي طويل الأمد في الاستثمارات. وما لم يوفر مزيد من الموارد لتنمية الموارد البشرية وزيادة معدلات الاستثمار المنخفضة، فإن هذه البلدان ستستمر مغلقة في مصائد فقرها.

العالم النامي لضمان أن تنضم البلدان الفقيرة إلى الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

وفي هذا السياق ترحب ماليزيا بإنشاء فرقة الأمم المتحدة لتقنية الاتصالات الدولية وتدعمها دعما كاملا. وقد ظللنا دائما نعتقد أن التنمية الفعالة تتطلب إقامة توازن دقيق لدور الحكومات والجهات المؤثرة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، عبر طائفة واسعة من السياسات والإجراءات. وظلت ماليزيا تركز دائما، خلال الأوقات الجيدة والصعبة، على قيام شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص. وقد مكنتنا هذه السياسة من تحقيق مستوى أعلى من القدرة على المنافسة الدولية والمشاركة بصورة أنشط في اقتصاد المعلومات العالمي البارز إلى الوجود.

ويجدوننا الأمل في أن تتمكن فرقة عمل تقنية الاتصالات الدولية من إقامة تحالف عريض القاعدة من المؤسسات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمؤسسات والصناديق، فضلا عن المانحين الثنائيين، بغية تعبئة الموارد لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من تقدم تقنية الاتصالات الدولية. وينبغي استخدام فرقة عمل الأمم المتحدة لتقنية الاتصالات الدولية استخداما فعالا لتوطيد دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز سبل الحصول على فرص استخدام التكنولوجيا الرقمية وسد الفجوة الرقمية القائمة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أنضم إلى بقية المتكلمين في الإعراب عن أشد الإدانة للهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أعرب عن تعازي لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأود أن أعلن من جديد التزام النرويج التام بمكافحة الإرهاب.

إن التحدي المتمثل في الفقر يجب مواجهته في عالم أصبحت فيه سرعة الاندماج عالية في جميع الميادين وأصبح

ويكون له أيضا في النهاية آثار سلبية على الاقتصاد العالمي عموما.

وفي هذا الصدد، تشكل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة ووجود قطاع مالي يعمل بصورة جيدة تحت إشراف عام نشط ومؤهل، عوامل لا غنى عنها في ضمان الاستقرار الاقتصادي والتصدي لهذه الأزمات الاقتصادية الخطيرة. ولكن يجب أيضا تحسين التعاون العالمي ووضع آليات تنظيمية عالمية، وجعل الآليات القائمة أكثر فعالية.

ونرى أن زيادة انفتاح التجارة العالمية وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق بشكل أفضل للبلدان النامية وزيادة الاستثمار المباشر، أكثر أهمية لخفض مستوى الفقر من المساعدة الإنمائية، على الرغم من أن أفقر البلدان التي تعتمد على طائفة ضيقة من سلع التصدير ذات الأسعار المتقلبة، لا يمكن أن تستغني عن الحصول على مساعدة ذات شأن.

والحمائية في البلدان المتقدمة النمو تكلف البلدان النامية ١٠٠ مليار دولار سنويا على الأقل - أي ما يقدر بضعفي ما تحصل عليه من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وهذا يوضح أن من أهم الإسهامات التي يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تقدمها دعما للجهود الرامية للحد من الفقر، هو أن تفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية الفقيرة. كما أن العوائق الفنية للتجارة، من حيث المقاييس، واللوائح الفنية والمتطلبات المختلفة فيما يتعلق بالصحة والسلامة، كلها تشكل عائقا كبيرا أمام المصدرين من البلدان النامية. وحماية سلامة المستهلك دون استبعاد صادرات البلدان النامية تمثل تحديا كبيرا أمامنا جميعا. أما بالنسبة للتعريفات الجمركية، فوسع البلدان المتقدمة النمو أن تقطع ذلك الميل الإضافي لتقريب المسافة في مفاوضات التجارة الدولية وأن تقوم من جانب واحد بخفض أو إلغاء

وإحدى المشاكل الكبرى في العديد من البلدان الفقيرة هي أن الوفورات المحلية لا توجه إلى استثمارات منتجة في البلد. وهذا يحرم القطاع الخاص من رأس المال الاستثماري والقطاع العام من عائدات الضرائب التي تشتد الحاجة إليها. والسبب هو، بالطبع، أن مواطني بعض البلدان يرون أيضا أن الاستثمارات تنطوي على مجازفات كبيرة. وهذا واضح بشكل خاص في أفريقيا. ففي عام ١٩٩٠ استثمر ما يبلغ ٤٠ في المائة من جميع الأرصدة المالية الأفريقية الخاصة خارج القارة. وهناك حاجة شديدة إلى إجراء إصلاحات يمكن أن تعيد هذه الموارد وغيرها إلى أفريقيا.

هذا هو الغرض، مثلا، من وضع أحكام متعددة الأطراف للاستثمار في إطار منظمة التجارة العالمية. وهذه الأحكام تقتضي قبول جميع البلدان التزامات منظمة التجارة العالمية المقيدة، التي من شأنها أن تسهم في تهيئة بيئة أكثر قابلية للتنبؤ بالنسبة للمستثمرين. وفي هذا السياق، يتسم مبدأ المعاملة المتساوية للمستثمرين الأجانب والمحليين بالأهمية، وكذلك الأحكام الوطنية المبسطة والشفافة، فضلا عن التخفيض التدريجي للترتيبات الحمائية التي تؤثر على الاستثمار. وفي ذات الوقت، يجب أن تسمح هذه الأحكام للبلدان النامية بتنمية صناعاتها الخاصة.

وثمة قدر ضئيل من الشك في أن البلدان التي اندمجت بفعالية في التجارة الدولية ووضعت شروطا أكثر تحمرا للاستثمار، قد شهدت، بوجه عام، درجة أكبر من انخفاض الفقر، وشهدت في المتوسط، آثارا إيجابية على رفاهية شعوبها أكثر من البلدان التي لم تنفذ هذه السياسات. ومن الناحية الأخرى، شهدنا أيضا حالات تحرير لنظم الاستثمار سابقة لأوانها في حالات لا توجد فيها أطر تنظيمية ومؤسسات وطنية ملائمة، الأمر الذي يمكن أن يحدث اضطرابات كبيرة

الأهمية. يمكن أن تقدم المساعدة للبلدان الفقيرة حتى يتسنى لها أن تستفيد من هذه الجهود بشكل أفضل.

ومن المؤكد أن الأزمات المالية والاقتصادية سيستمر حدوثها في المستقبل. ومن الأهمية بمكان الحيلولة دون أن تؤدي مثل هذه الأزمات إلى تفاقم الوضع في البلدان شديدة الفقر. لذلك، سيكون من الضروري إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي والاقتصادي بحيث تكفل تلبية الحاجات الأساسية في حالات الأزمات. وعند إعادة الهيكلة الاقتصادية، لا بد من مراعاة ألا تشمل التخفيضات في الإنفاق العام تخفيضا للبرامج ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للحد من الفقر.

والكفاح من أجل تهيئة بيئة أفضل ووضع أنظمة أكثر استيعابا للاستثمار والتجارة هو كفاح طويل. وعلينا أن نواصل النهوض بالجوانب الإيجابية التي ينطوي عليها التكامل العالمي، على أن نكشف جهودنا في الوقت نفسه للحد من آثاره السلبية. وفي هذا الصدد، تجبذ النرويج من حيث المبدأ وضع إطار دولي أكثر إلزاما فيما يتعلق بالمؤسسات التي تتحمل مسؤولية متابعة الاتفاقات، وتلك التي لديها التفويض والسلطة لإنفاذها.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
يود وفد بلادي في المقام الأول أن يهنئ السيد هان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وإننا على اقتناع بأنه تحت قيادته، ستتكلل مناقشاتنا بشأن مختلف القضايا التي سنبحثها خلال الأشهر القليلة المقبلة بنتائج إيجابية للغاية.

وأود كذلك أن أضم صوتي إلى صيحات الاستنكار العالمي للأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبت في المدينة هذه، وفي واشنطن دي سي وفي بنسلفانيا بتاريخ ١١ أيلول/

التعريفات الجمركية على المنتجات الواردة من البلدان النامية من خلال نظام الأفضليات المعمم. وأود في هذا السياق أن أشير إلى مبادرة النرويج والاتحاد الأوروبي بإلغاء كل التعريفات الجمركية على السلع الواردة من أقل البلدان نموا، وهي المبادرة المعروفة باسم "كل شيء إلا السلاح".

وثمة حاجة أيضا إلى التأكيد على القدرات المتوفرة لدى البلدان النامية للحد من قيود التجارة لديها في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، ينبغي للدورة المقبلة لهذه المنظمة أن تستكشف المشاكل الخاصة للبلدان النامية وأن تتخذ التدابير بشأنها، بغية إرساء مجموعة من القواعد المنصفة قدر الإمكان. كما أن ثمة حاجة، بالطبع، لمساعدة البلدان النامية على زيادة قدراتها من أجل المشاركة في مفاوضات التجارة الدولية وفي تطوير مؤسساتها وهياكلها الوطنية تشجيعا لمزيد من التجارة وتنوع المنتجات. والبلدان المتقدمة بوسعها أن تسهم في هذا المجال عن طريق كل من الإطار المتكامل للمساعدة التجارية والتقنية والمساعدة الإنمائية الثنائية.

والحكم المتعلق بالسلع العامة العالمية غير كاف وقابل للطعن في ظل الظروف الراهنة. فالبلدان الأكثر استفادة من التكامل العالمي تقع على عاتقها مسؤولية مساعدة أكثر البلدان تهميشا في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما سيمنحها من الإسهام في صون الموارد الطبيعية المشتركة ومكافحة الجريمة العالمية، فضلا عن إرساء نظام اقتصادي حسن الأداء.

وإجمالا، ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون المؤسسي على نطاق عالمي، فيما يتعلق بكل من التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها. ومن شأن هذه الجهود أن تكمل الحلول التي يتم التفاوض بشأنها على الصعيد الثنائي أو الإقليمي. وحيثما تتوافر هذه الترتيبات العالمية، سيكون من

الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية على النحو الذي شهدناه خلال السنوات الأخيرة.

وبالرغم من صواب القول إن كل بلد مسؤول عن عملياته الإنمائية الخاصة، فمن الصواب أيضا أن يجعلنا الترابط في عالمنا اليوم أكثر عرضة لتدابير الآخرين، لا سيما تلك البلدان الكبيرة التي تسمح بزعزعة الاقتصاد العالمي أو الإقليمي. فضلا عن ذلك، فإن العولمة قد زادت من حدة بعض مشاكل المجتمع الحديث، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والإرهاب.

وحكومتنا ملتزمة بالعمل الثابت من أجل التصدي لهذه الظواهر. ولقد بذل المجتمع الكولومبي الكثير من التضحيات والجهود في هذا الصدد. لذا، فإن لدينا السلطة المعنوية لاستحضار مبادئ المسؤولية المشتركة، والتبادلية والإنصاف. وإننا نعول على تأييد كافة الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ومشاركاتها بغية مواجهة هذه المشاكل العالمية معا. وفي هذا السياق، فإن التعاون الاقتصادي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة له دور هام يقوم به، وينبغي أن يعزز في كل تلك المجالات.

ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكافح الآثار الضارة للعولمة وتبني التعاون الدولي حتى يمكن أن يمتد نطاق الأثر الإيجابي للعولمة إلى المزيد من المناطق، والدول والشعوب. والأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ينبغي أن تبني إطارا جديدا لمنع الأزمات والمخاطر الاقتصادية والتغلب عليها. إننا بحاجة إلى نظام مالي مستقر، منتظم، شفاف، منسق، يمكن التنبؤ به يمكننا أن نحسن في ظل قدرتنا على الإنذار المبكر، ونسيطر بشكل فعال على سرعة التأثر في تحركات رأس المال،

سبتمبر، وأن أعرب لشعب وحكومة الولايات المتحدة عن خالص تعازينا وتضامننا.

وإذ نؤيد تماما ما جاء على لسان إيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يود وفد كولومبيا أن يعقب بإيجاز على عدد من النقاط التي نعتقد أنها ينبغي أن تراعى في إطار هذا الحوار بشأن إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الجديد.

إن الحوار الذي نجريه اليوم - والذي حال سوء الطالع دون إجرائه على مستوى عال من جلاء أحداث الأسبوع الماضي - ينبغي في المقام الأول أن يكون بمثابة إسهام إضافي في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك.

ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية للبلدان النامية، وخاصة البلدان متوسطة الدخل مثل كولومبيا، في كيفية تحقيق أهدافنا المتوخاة من النمو الاقتصادي وأهدافنا الإنمائية والمحافظة عليها على مر الزمن في مناخ دولي قاس يتسم بظاهري العولمة والترابط.

وفي كولومبيا حاولنا أن نغتني الفرص التي تتيحها العولمة، بتحديث مؤسساتنا وافتتاح اقتصادنا. ولدينا قطاع خاص مجتهد ونشيط؛ وتتجه دولتنا إلى اللامركزية بشكل متزايد؛ والمجتمع المدني يشارك أكثر من أي وقت مضى في كل مجالات الحياة في البلاد. لكن، ولأسباب مختلفة، فقد تضررنا بالآثار السلبية للعولمة التي، بطبيعتها، تسحق وتستبعد الكثيرين منا.

لذلك، فإننا نعتقد أن أحد أهم الأهداف التي ينبغي ألا تغيب عن بالنا خلال مناقشاتنا يتمثل في إيجاد الصيغ الكفيلة بضمان أن الإنجازات وأوجه التقدم التي حققتها بعض البلدان بشق الأنفس لن تتضرر بصورة حادة من جراء

وأخيراً، نعتقد أن الأهداف الإنمائية التي وضعها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة هي الأهداف الرئيسية لعملنا، أي القضاء على الفقر، وخفض معدل وفيات المولودين حديثاً والوفيات بسبب الولادة، والتعليم الشامل، والحصول على خدمات الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، في جملة أهداف أخرى. وتلك الأهداف لن تكون عملية إلا إذا راعينا القيم والمبادئ المرشدة الكامنة وراء العلاقات الدولية اليوم. فالتضامن، والتسامح، والمسؤولية المشتركة، والمساواة، واحترام الطبيعة، وقبل كل شيء، الحرية أمور يجب أن تسود حتى تفيده العولمة كلاً منا بالتساوي.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت

بالانكليزية): اسمحو لي أيضاً بأن انضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن التعاطف العميق والتعازي لشعب الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة الأحداث المساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام. إننا ندين بقوة أعمال الإرهاب الوحشية التي أزهدت أرواح الآلاف من الأبرياء. والمسؤولون عن تنظيم هذه الاعتداءات الإرهابية غير الإنسانية ضد الديمقراطية والعالم الحر ينبغي معاقبتهم على جرائمهم.

إن العولمة تنطوي على مستوى جديد من التفاعل والترابط بين الدول. إلا أنها، إلى جانب منافع واضحة، تنطوي على خطر التوزيع غير المتوازن لتلك المنافع. والفجوة المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والتنمية مسألة ملتهبة. وفي الحقيقة، تلك الفجوة آخذة في الاتساع. وهناك مناقشات جارية عن أشكال مشاركة المجموعتين من البلدان على حد سواء في عملية العولمة، وبشكل خاص من وجهة نظر حل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية. ونحن نرى أنه من الأهمية البالغة تعزيز أطر تشريعية وتنظيمية معيارية من أجل ضمان استقرار الاقتصاد العالمي والقدرة على التنبؤ به.

ونضمن سيولة كافية لدعم أكثر البلدان تأثراً بالأزمة بما فيه الكفاية. وهناك أولوية أخرى هي إقامة شبكات أمان وحماية اجتماعية يمكن استخدامها في أوقات الأزمات المالية.

والبلدان النامية ستكون أكثر قدرة على إدماج نفسها في الاقتصاد العالمي عند الوفاء بالشروط التالية: عندما تكون المشاركة في المؤسسات المالية الدولية - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - أكثر إنصافاً؛ وعندما نكون قادرين على المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر علينا تأثيراً مباشراً؛ وعندما يكون النظام التجاري الدولي بحق حراً، ومنفتحاً، وقائماً على قواعد، وآمناً، وعادلاً، وغير تمييزي، وشفاف؛ وعندما تكون التنمية أولويتها الأساسية.

وهناك جانب آخر ذو أهمية كبرى في هذه المناقشة هو جانب التنمية البشرية والتكنولوجية. إن العولمة والثورة التكنولوجية سرّعتا الوتيرة التي يعمل بها العالم. ومن الواضح أن الذين يملكون التكنولوجيا اليوم ويصلون إليها - وعلى وجه الخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - لهم ميزات تنافسية واضحة تعزز عملية تنميتهم ومشاركتهم في الاقتصاد العالمي. واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يعتمد إلى حد كبير على الوصول إلى التكنولوجيا والتجديدات التكنولوجية. وإلى أن تتغلب بلداننا على هذه المشكلة، وإلى أن تقلص فجوة التكنولوجيا الرقمية، سنتنافس في ظل ظروف صعبة جداً نفتقر فيها إلى الموارد. ولذلك، من الأساسي تضافر القوى وضخ الموارد الضرورية للتعاون الاقتصادي في هذا المجال لتبني استحداث منتجات وعمليات جديدة عن طريق البحوث والتنمية؛ ولتشجيع استعمال التكنولوجيات الصحيحة بيئياً من أجل المنتجين والمستهلكين؛ وتعزيز برامج التنمية البشرية لتحسين نوعية التعليم على كل المستويات.

العالمي. ودور وأهمية تلك المجموعة من البلدان، بما فيها كازاخستان، في الاقتصاد والسياسات على الصعيد العالمي آخذان في النمو.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٩، بدأ اقتصاد كازاخستان الانتعاش من الكساد الذي سببته أسواق السلع العالمية الضعيفة التي ظهرت في آب/أغسطس ١٩٩٨. فزاد نمو الناتج الوطني الإجمالي إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٠٠ وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠١ بسبب الاستهلاك المحلي المتزايد والصادرات القوية والانتعاش الاقتصادي في روسيا. واليوم، في ظل ظروف التنافس المتزايد في أسواق الطاقة العالمية، تولى كازاخستان اهتماما أوليا لمد خطوط أنابيب نفط وغاز. ومشروع اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين الشمالي اكتمل بنجاح. وكازاخستان ستمكن على الأقل من مضاعفة إنتاجها من النفط وصادراتها إلى الأسواق الأجنبية على حد سواء. ونحن نبيئ الكثير من آمالنا على تنمية الموارد الهيدروكربونية في جرف بحر قزوين. ولهذا السبب، نعتقد أن مسألة المركز القانوني لذلك البحر لها أهمية أساسية.

وتعرب كازاخستان عن تقديرها البالغ للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز اندماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، في الاقتصاد العالمي، وتعتمد على استمرار التعاون مع الأمم المتحدة في مجال الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية. ونقدر دعم الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، فهو حيوي للتوسع في التجارة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تنافس المؤسسات وتحسين آفاق العمالة والدخل. ويؤكد بُعد أغلبية الأسواق المحلية في المنطقة وصغر حجمها الأهمية الخاصة التي تمثلها الأسواق الإقليمية النامية، وتعزيز التجارة والتنمية بين الأقاليم.

وعملية صياغة نظام التجارة الدولي أسهمت إسهاما لم يسبق له مثيل في النمو الاقتصادي الدولي. وفي الوقت نفسه، بالرغم من التقدم المحرز في تنمية العلاقات التجارية الدولية، لا تزال الحواجز الجمركية المباشرة وغير المباشرة باقية. وتلك الحواجز تؤثر على عدد كبير من السلع، بعضها سلع تصديرية هامة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد هناك، في رأينا، ضرورة لبذل المزيد من الجهود المتعددة الأطراف. وهذا ينبغي القيام به تحت رعاية الأمم المتحدة، ويتضمن استمرار الحوار بين الشركاء في علاقات تجارية ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لضمان المزيد من تحرير جوانب التجارة الدولية، وزيادة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

واليوم، الحالة فيما يتعلق بمستقبل منظمة التجارة العالمية توفر مثالا جيدا على الخلافات في تقييم ظاهرة العولمة. وكازاخستان تعد إعدادا نشطا للانضمام إلى المنظمة. فهي تتخذ خطوات لمواءمة تشريعنا الوطني في مجال التجارة الخارجية مع مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية. والمنظمة التي توحد بين ١٤٠ دولة، يجب أن تصلح الآن إصلاحا شاملا من أجل تحرير وتحديث العلاقات التجارية بشكل حقيقي. وينبغي ألا تكون هيئة تمييزية انتقائية للسيطرة على سياسة التجارة العالمية.

ومؤسسات بريتون وودز أيضا لا بد من إصلاحها. ونحن نعتقد أن أهم أهداف إصلاحها هي ضمان انفتاحها، وإرساء الطابع الديمقراطي عليها، وتحقيق التنافس معها وكفالتها، وتحسين التعاون مع الأمم المتحدة. ونحن نشترك في الانتقادات الموجهة ضد صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بسياسته على الزراع عندما تربط القروض بعوامل سياسية كثيرة لا علاقة لها بالحالة الاقتصادية الفعلية. وفي سياق دور مؤسسات بريتون وودز في الاقتصاد العالمي، أود أن أذكر مسألة إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول في الاقتصاد

العالمي. وهو يخدم المصالح المشتركة. ونحن نحث مجتمع المانحين الدوليين على الإسهام بنشاط في هذا البرنامج وتعزيز النمو الاقتصادي والديمقراطي في كازاخستان وسائر الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.

والعولمة تشدد على الطابع التكاملي في العمليات العالمية المعاصرة. ونحن على يقين من أنه لا يمكن في ظل ظروف العالم المترابط بشكل متبادل أن تعالج أي مشكلة على انفراد، من ناحية مصالح أي دولة منفردة. ونظراً لأهمية هذه العمليات فإننا نؤيد الجهود الدولية الداعمة التي ترمي إلى كفالة إحراز تقدم وإلى رفاه وأمن الجميع، ونرحب بالدور الرائد للأمم المتحدة في حل المشاكل التي نبحثها الآن.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تعازي وفدي الصادقة لوفد الولايات المتحدة ولشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسر الضحايا الأبرياء لأعمال الإرهاب غير المسبوقة في نيويورك وواشنطن العاصمة. ونحن نشاطرهم الألم والحزن العميق.

إن العولمة عملية معقدة ومتعددة الأوجه، لها أبعاد سياسية ومالية واقتصادية وتكنولوجية وإنسانية وثقافية وتعليمية وأبعاد أخرى. والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مهتمة بالأفاق التي تتيحها هذه الظاهرة التي تتضمن، إلى جانب النواحي والفرص الإيجابية المرئية المتعلقة بتسريع تنمية اقتصاداتها، بعض مخاطر تهميشها فضلاً عن أخطار أخرى ممكنة.

ولا توجد رؤية واضحة هذه الأيام بالنسبة لكيفية سير هذه العملية. فثمة من يفهم أن العولمة ينبغي أن تفضي إلى حرية حركة الموارد المالية والاقتصادية عبر الحدود. وإلى جانب ضرورة تعزيز النظم المصرفية في البلدان النامية

ونحن نرى أن المأدبة الاقتصادية سوف تنمو من خلال التجارة والتخصص، من أجل المصلحة المشتركة لجميع البلدان. وسيتيح الازدهار المتنامي فرصاً جديدة لأهل المنطقة. ومما سيجذب المستثمرين الأجانب تحسين مناخ الاستثمار وتحسن آفاق الأعمال. كما أن التعاون الاقتصادي سيسهم في الاستقرار الإقليمي الذي يعزز بدوره بيئة التجارة والاستثمار. وفي نهاية المطاف فإن التعاون الاقتصادي مع برامج التنمية الوطنية يفيدان في تحقيق الهدف الأكبر وهو نمو الاقتصاد المستدام ورفع مستويات المعيشة في المنطقة. وتسلم بلدان المنطقة بأهمية الحد من عوائق السياسة والعوائق التنظيمية التي تعترض تحركات السلع والخدمات عبر الحدود. كما أنها ترى ضرورة التصدي لأوجه الضعف في النقل والاتصالات والبنى الأساسية حيث تحد من تطوير الأسواق الإقليمية والتجارة بين الأقاليم.

وتواصل كازاخستان إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتطوير نظام النقل العابر في دول آسيا الوسطى والبلدان النامية المجاورة. ونرى ضرورة المتابعة النشطة لتحسين البرامج القائمة واستنباط برامج جديدة تزيد من كفاءة نظام العبور الحالي في آسيا الوسطى. وينبغي أن يكون لبلدنا غير الساحلي، بل وللمنطقة برمتها، نقاط وصول متعددة إلى الأسواق العالمية. فهذه مسألة تتعلق بتعزيز سيادتنا واستقلالنا.

وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ برنامجاً خاصاً مشتركاً من أجل اقتصادات آسيا الوسطى تشمل كل القضايا ذات الأولوية التي تواجه المنطقة، وهي على وجه التحديد تطوير نظامي النقل العابر وخطوط الأنابيب المتعددة، وإدارة الطاقة والموارد المائية، وحماية البيئة، والنمو التكنولوجي. وهذا النهج الشامل يعزز تحسين التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى ودمج إمكاناتها الهائلة في الاقتصاد

ومن أجل تيسير النقل المأمون والموثوق به لكمية النفط المتزايدة المستخرجة من القطاع الوطني لبحر قزوين، يستخدم بلدي طرفاً بديلاً لأنابيب التصدير. وكان فريق رعاية إنشاء خط أنابيب التصدير الرئيسي قد أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ومن المعلوم تماماً أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي القوة الدافعة للعولمة. والنقص في هذه التكنولوجيات العصرية أحد العقبات التي تواجه بلداناً كثيرة حيث تسعى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية سعياً حثيثاً إلى الاندماج في اقتصاد العالم المعولم. والفجوة الرقمية بينها وبين البلدان المتقدمة النمو آخذة في الاتساع مما يعوق عملية العولمة ويسفر عن تهميش البلدان النامية. ولسد هذه الفجوة تحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى نقل هذه التكنولوجيات وإلى المساعدة التقنية وسائر أشكال المساعدة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية. وفي غاية الأهمية في هذا الصدد أن يزيد الشركاء من البلدان المتقدمة النمو إسهامهم في المساعدة الإنمائية الرسمية كي يتسنى بلوغ هدف نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي، وعكس اتجاه التراجع في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان الجنوب.

ويرى وفدنا أنه لا بد لعملية العولمة أن تسهم في التنمية المستدامة للبلدان وفي سلامة واستقرار نظم حكمها وفي القضاء على التمييز في العلاقات الاقتصادية وتحسين رفاه شعوبها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر شكّل فريق رعاية إنشاء خط أنابيب التصدير الرئيسي، باكو - تبليسى - جيحان. وهذا الخط يكمل خطين آخرين لأنابيب النفط يعملان بالفعل. وعلاوة على ذلك، تجري الحكومة مشاورات بشأن

والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتطوير أسواقها المالية، تتطلب العولمة أيضاً توحيد الجوانب المناسبة في القوانين الوطنية بطرق شتى، من بينها وضع وإبرام اتفاقات متعددة الأطراف. ومن شأن اعتماد اتفاقات من هذا القبيل أن ييسر دمج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عولمة الاقتصاد العالمي. ونحن نرى أن المنظمات الدولية بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هي أنسب مكان للتصدي لتلك القضايا. ونحن نرحب في هذا السياق بأعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية في سبيل إعداد معاهدين رئيسيتين للإنترنت، ينتظر أن يبدأ سريانهما قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ وبعملها في سبيل تكييف الإطار التشريعي الدولي لتيسير التجارة الإلكترونية.

والعولمة ليست عملية مهيمنة دائمة الانتشار يتعذر التحكم فيها. إنها تتضمن مسارات وجوانب يمكن، بل وينبغي، أن تدار جيداً كي يتيسر التطوير الإيجابي للعولمة. ويمكن أن تغير مسارات العولمة هذه اتجاهاتها الأصلية بل يمكن أن تعكسها حين تصطدم بالعقبات من قبيل الصراعات العسكرية والإرهاب الدولي والكوارث الكبرى، الطبيعية والبشرية المنشأ، ومن ثم تترك بعض البلدان خارج تيار العولمة.

ورغم الاعتداء الأرميني وعواقبه الوخيمة، تسعى جمهورية أذربيجان جاهدة من أجل الإسهام في التطورات الإيجابية للعولمة، وذلك بالمشاركة النشطة في مبادرات التعاون العالمية والإقليمية وداخل الأقاليم. وأذربيجان عضو في عدد من المنظمات والمبادرات الإقليمية، ومنها مثلاً منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة الدول المستقلة، ومجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، وممر النقل الأوروبي الآسيوي، وغيرها.

والجنوب مواجهة التحديات والتهديدات العالمية الناشئة في هذا القرن، والمزيد من إحراز التقدم والازدهار في كوكبنا.

السيد برادام (بوتان) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه المرة هي المرة الأولى التي يُعطى وفدي فيها الكلمة في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة فإنني أعرب عن أعمق وأصدق تعازي جلاله ملك وحكومة وشعب بوتان إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة، في الأرواح الغالية والخسائر الفادحة التي لحقت بالمتلكات نتيجة الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها الإرهابيون في ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن العاصمة. وبوتان تدين بشدة تلك الأعمال اللاإنسانية وقد أعلنت الحداد لمدة يوم في اليوم التالي. وأقمنا في بوتان صلاة وطنية من أجل الذين فقدوا أرواحهم أو أقاربهم أو أحبائهم واجتمع فيها الملك وأفراد الأسرة الملكية ومجلس الوزراء والمسؤولين وممثلو المجتمع المدني بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة في البلد.

وبالنسبة للذين يمثلون بلداننا هنا في نيويورك فإن هذه المدينة ومدينتنا أيضا. وقد تأثرنا جميعا بقدر متساو بهذه الجريمة، وحسرتنا جميعا وعانينا بشكل أو بآخر.

ولقد دأبت بوتان على شجب اللجوء إلى الإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية أو غيرها. فالإرهاب يجلب الموت وإصابة الأبرياء وإرباك الحياة الطبيعية في المجتمعات ويثير الصيحات المنادية بالرد والانتقام. وبعبارة أخرى فإن الكراهية والعنف يولدان ببساطة كراهية وعنفا. فلا بد من استئصال شأفة الإرهاب أيا كانت التضحيات، وإلا فإن جهودنا هنا في المجتمع الدولي الرامية إلى تحسين مجتمع البشر بكامله بالقضاء على الفقر ومكافحة الأمراض، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقق مزايا التنمية من خلال العولمة، سوف تبقى طريقا مليئا بالعقبات.

إنشاء خط أنابيب الغاز، باكو - تبليسي - إيرزوروم، لتصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المستخرج.

وأذربيجان، شأنها شأن جميع الأعضاء الآخرين في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، تعاني من عدم وجود منافذ إقليمية إلى عرض البحر، ومن البعد عن الأسواق الدولية الرئيسية، ومن ارتفاع تكاليف النقل مما يعوق تنمية التجارة الدولية. ولحل هذه المشاكل تعاونت الحكومة مع اللجنة الأوروبية وعقدت في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨ في باكو المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن استعادة الطريق الحريري التاريخي وخلالها تم توقيع الاتفاق الأساسي المتعدد الأطراف بشأن النقل الدولي من أجل تنمية الممر الأوروبي القوقازي الآسيوي. ويربط هذا الممر بين البلدان المشاركة من القارتين. وبدأت الأمانة الدولية للطريق الحريري الكبير عملها بالفعل في باكو. وثمة أفكار أيضا تتعلق بإنشاء ممر ثقافي أوروبي قوقازي آسيوي سوف تناقش بدقة خلال الحلقة الدراسية المقرر أن تعقدها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن الثقافة والإرهاب، في باكو في أواخر هذا العام.

وسوف يسهم تنفيذ هذين المشروعين في التنمية الاقتصادية للبلدان المشاركة ويعزز التعاون الاقتصادي بين القارتين ويسر تحقيق مشاريع أخرى في هذا المجال.

وأشير في الختام إلى أننا نقرب من عقد ثلاثة لقاءات دولية هامة هي: الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، قطر؛ والمؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية في مونتيري، المكسيك؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. وسيكون لنتائج هذه اللقاءات تأثير مباشر على تطوير العولمة وتحديد زيادة انتشارها ونموها لسنوات قادمة. وأعرب هنا عن ثقة وفدي بأن تتيح لنا الجهود المتضافرة التي يبذلها جميع الشركاء من الشمال

الصحية الأساسية والتعليم الأساسي لمن حرّموا منهما، إنما هي قضايا لا مفر من علاجها بأعلى قدر من الأولوية. وفي أغلب الحالات تبقى هذه الأهداف، دون موارد، ضرباً من المستحيل.

وفي الختام، فإننا إذ كنا نسلم بالتفاوتات الناشئة عن الهوة الرقمية ينبغي أن تكون أولوياتنا واضحة. ولا بد أن نراعي الفروق بين ما هو وسيلة لتحقيق غاية وألا ننظر للوسائل باعتبارها غايات في حد ذاتها. وعلينا أن نحذر توسيع رقعة الأنشطة دون داع، وخاصة بالنظر إلى القيود على الموارد في الأمم المتحدة.

وأخيراً يرحو وفدي أن يأتي عملنا بشأن بند جدول الأعمال الذي ننظر فيها عملاً ذا مغزى فعلي يأخذ بيد البلدان النامية على أساس من العدل والمساواة إلى الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

السيد وييسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي قبل أن أستهل كلامي أن أعرب عن العزاء الصادق والمواساة من حكومتي ومن شعب جمهورية إندونيسيا لضحايا المأساة التي نكبت بها هذه المدينة والأمة في ١١ أيلول/سبتمبر، ولأسرهما وأصدقائهما. فهم في بنا وصلواتنا. كما لا بد لنا من الإعراب عن عميق إعجابنا واحترامنا إزاء الجهود الجبارة التي تبذلها الشرطة ورجال الإطفاء وعمال الطوارئ وإزاء كل المشاركين في المهمة المضنية للإنقاذ والتعمير.

وعلى أثر الهجوم الإرهابي المروع والخسائر الفادحة التي منيت بها المدينة المضيفة لنا، نيويورك، والبلد المضيف لنا، يتضح لنا الآن بجلاء ما توصلنا إليه المواجهة ويسفر عنه الإرهاب الدولي. ولا يمكن التسامح إزاء هذه الأعمال الشائنة. فهي تعكس أيضاً بصورة جزئية الانهيار الحاد في الاتصالات والحوار. ولقد شهدنا خلال الأسبوع الماضي في

وفي هذه الأوقات البالغة الصعوبة يسعدنا أن نرى شخصاً في مكانة السيد هان الرفيعة وحكمته وخبرته يرأس أعمال الجمعية العامة. ووفدي يتقدم إليه بالتهنئة الحارة على انتخابه بالإجماع، وسوف يتعاون معه بكل الطرق الممكنة. وتمثل جمهورية كوريا شعباً من أروع أمثلة الشعوب في هذه الأيام التي تمكنت من التغلب على الفقر والتخلف الإنمائي رغم الشدائد الثقيلة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لتوجيه الشكر إلى سلفه، السيد هاري هولكيري، على إنجازاته في الدورة السابقة والجهود الكبيرة التي بذلها شخصياً ليزيد من كفاءة أعمال الجمعية العامة.

ولدى مناقشة قضية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي علينا أن نكفل أن تكون العملية منصفة ومفيدة لها. وعلينا أن نراعي الحقوق والخطوات المتعاقبة الضرورية لبلوغ ذلك الهدف. فالبلدان النامية ذاتها تمر بمراحل تنمية مختلفة أو يختلف حظها من الموارد الطبيعية أو المزايا الاقتصادية الأخرى. ولدنيا في هذا السياق أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وغير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومن بين الأمم النامية من تواجه التأثير المنهك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمalaria والفقر المدقع والواسع الانتشار، بل لا بد لبعضها من مواجهة كوارث طبيعية متكررة بما في ذلك المآسي التي يصنعها الإنسان.

والنتيجة الأساسية التي نخلص إليها من أعمالنا حتى الآن هي أنه لو كان على المجتمع الدولي أن يحقق الأهداف والمقاصد التي وضعها فلا بد من أن يتصدى لمسألة الموارد. فالتغلب على مساوئ الجغرافيا؛ والقضاء على الفقر المهين والمنزل؛ وكسب المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض الخطيرة؛ وتوفير الرعاية

المدينة العالمية من أجل وضع القواعد التي من شأنها أن تكفل تحقيق مزايا العولمة للجميع، بمن فيهم أولئك المهمشون في الوقت الحاضر. ولذلك، لا بد من أن يستكشف الحوار سبل ضمان التكامل وإيجاد التنسيق في شتى أنواع التعاون على الصعد الثنائية والإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف، ليس بمشاركة الحكومات فحسب بل أيضا كافة الهيئات ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى. وأمل وأثق في أن تُبنى مناقشاتنا في الأيام القليلة المقبلة على تلك النتائج وتمضي قدما.

غرض الموضوع الشامل لتجديد الحوار في هذه السنة يرمي إلى الاستجابة للعولمة وتسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يُنظر إلى الحوار بصفته جزءا لا يتجزأ من العملية الحكومية الدولية الأوسع نطاقا للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر قمة الألفية، ومن العمل العادي للهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة والعمل الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتسعى جميع البلدان، المتقدمة النمو منها والنامية على حد سواء للوصول إلى أفضل طريقة لزيادة إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي واستخلاص المزايا منه. ولكن هذه العملية مخوفة إلى حد كبير بالمخاطر فضلا عن أنها مليئة بالفرض. فقوى السوق الحرة أخذت تصبح بصورة متزايدة حكما لصنع السياسات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والوطني. وحلت الأسواق التنافسية محل التعاون الدولي كقوة دافعة للنمو والتنمية. ونتيجة لذلك، نشأت ثغرات اقتصادية وثغرة رقمية أكثر اتساعا، مما أدى إلى الفقر والتخلف وعدم الاستقرار. والتصدي بفعالية لهذه الظواهر المتفاقمة هو مسؤوليتنا الهامة الجماعية، ولا بد أن نبدأ من خلال إجراء حوار حقيقي.

نيويورك وواشنطن، حسبما أعتقد، التكلفة الباهظة لهذا الأختيار. وهكذا، نعرب عن اعتقادنا بأنه ليس ثمة بديل لتعاوننا مع مكافحة الإرهاب والدخول في حوار مخلص وحقيقي مع جميع الدول الأعضاء. ولا بد من أن نجري حوارا شاملا وأن نحقق التضامن في مكافحة الإرهاب، وعلينا أن نعالج بصورة جادة الأسباب التي ما تزال توجع شعلتها. وأعتقد اعتقادا قويا بأن جزءا لا يتجزأ من النهج الشامل لا بد وأن يكون البحث عن سبل ووسائل استئصال شأفة الفقر، والتخلص من أوجه التباين وعدم المساواة بأفضل ما نستطيع، لأن ذلك يمثل في أغلب الأحيان أرضا معادية خصبة تنتج التطرف والتفاعل المتعصب مما يؤدي إلى نتائج مدمرة. ومن أجل هذه الأسباب يجب أن نعقد العزم على تعزيز الاتصالات وإجراء الحوار فيما بين جميع الدول الأعضاء.

وقبل التصدي للقضية المعروضة علينا، أود أن أهنئ السفير هان سونغ - سو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وهو جدير بهذا الانتخاب. وأعرب أيضا عن موافقتي على البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي مثل هذا الشهر قبل ثلاث سنوات، أجرت الجمعية العامة أول حوار متجدد رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وأسفرت المداورات التي استمرت يومين في ذلك الحين عن عدة نتائج هامة. ولا بد أن نستند إليها بدلا من أن نكررها. وبغية أفراد عدد قليل من الاستنتاجات التي توصل إليها ذلك الاجتماع، اعتبرت العولمة عملية لا رجعة فيها، ولذلك يتعين إدارتها بعناية. وأكدت نتيجة ذلك الاجتماع أيضا أن من الضروري اتخاذ إجراء على نطاق العالم تشارك فيه الاقتصادات الرائدة في العالم والمؤسسات المتعددة الأطراف. وأصبح من المحتم تحقيق الشمولية والمشاركة لتعزيز المبادئ

إمكانية حصول الشعوب على تلك التكنولوجيا وطرق الاتصال. بمن في ذلك الفقراء في الريف، ولا سيما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبغية القيام بذلك، يتعين علينا أن نكفل إقامة البنية الأساسية المطلوبة، مثل أسلاك الهاتف وشبكات الهاتف وتوفير إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت في المجتمعات المحلية.

وهذا الحوار الثاني الرفيع المستوى ينبغي أن يستفيد أيضا من مؤتمر قمة الألفية. لقد توصل مؤتمر القمة إلى اتفاق بشأن عدد من القيم الجوهرية وأولها الأولوية بصفتها قيمة ضرورية للعلاقات الاقتصادية الدولية مع بداية دخولنا القرن الحادي والعشرين. وهذه القيم لها أهمية أيضا فيما يتصل بتسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي المعولم. والمسؤولية المشتركة قيمة أساسية من تلك القيم. أي، حسبما أكد إعلان الألفية، يتعين تقاسم المسؤولية عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أرجاء العالم فيما بين دول العالم وينبغي ممارسة تلك المسؤولية فيما بين الأطراف المتعددة. وثمة هدف من الأهداف الرئيسية الرامية إلى ترجمة تلك القيمة المشتركة إلى عمل وإلى تعزيز القضايا الرئيسية للتنمية يتمثل في ضرورة وجود حكم رشيد على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

ومع أن البلدان النامية تعترف بأن المسؤولية الأساسية عن تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة تقع عليها هي بالذات، إلا أنها على دراية تامة أيضا بأنها لن تستطيع في عصر العولمة أن تمضي قدما بمفردها. فهي بحاجة إلى المساعدة الدولية وإلى بيئة خارجية ملائمة داعمة للتنمية. ويتعين تحقيق ذلك من خلال إجراء حوار حقيقي وإقامة تعاون دولي على أساس المصالح والمزايا المتبادلة، وتقاسم المسؤوليات والشراكة. هذه وصفة راجحة. وإضافة إلى ذلك، تسلم الحكومات بأنها لا تستطيع أن تقدم خدماتها بدون تعاون الأطراف الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، مثل

وبالرغم من المبادرات الهامة التي اتخذها المجتمع الدولي، من قبيل المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة في أوائل التسعينات وإطلاق خطة للتنمية، واصل التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية تقهقره. ولذلك، نعتقد اعتقادا قويا بأنه ليس ثمة بديل يتمتع بمقومات البقاء عن تجديد الحوار بغية انعاش التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال إجراء حوار بناء بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتشمل تلك المفاوضات قضايا التنمية الرئيسية وهي التجارة والتمويل والدين والتكنولوجيا. بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ينبغي التفاوض بشأنها على أساس تبادل المصالح والمزايا، وتقاسم المسؤولية والترابط الحقيقي.

أما فيما يتعلق بالموضوعين الفرعيين من هذا الحوار، أي توليد موارد تمويل عامة وخاصة وتسهيل إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا نؤيد تأييدا قويا اختيارهما لمداولاتنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونحن نؤيد ذلك لأننا نعتبرهما موضوعين حيويين من أجل تعزيز التنمية بصورة فعالة ومن أجل النهوض بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، على حد سواء. والإجراء الذي يتعين علينا أن نتخذه بشأن هذين الموضوعين أصبح الآن مسألة حتمية.

أما بالنسبة لقضية التمويل، فيجب علينا أن نبحث عن سبل ووسائل لحشد القطاع الخاص على الصعيد المحلي وعلى الساحة الدولية، سواء بسواء. ولا بد أن نطالب بتقديم مساعدات دولية لتساعدنا في اتخاذ تدابير ووضع استراتيجيات سياسية تجعل بلداننا جذابة وتفضي إلى تدفق الاستثمارات والتدفقات المالية من القطاع الخاص. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا بد ضمان أن تستكشف فرقة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة، بكل السبل المتاحة لها، وتحسين

وفي سياق تناول المسائل المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية القائمة على الشراكة، اسبحوا لي بأن أعرب عن ارتياح وفد جمهورية بيلاروس لعقدنا جلسة اليوم. ونرى أن هذا الاجتماع يشكل دفعة إضافية هامة للنظر في المسائل الاقتصادية المدرجة على جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. علاوة على ذلك، فمن شأن هذا الحوار الرفيع المستوى أن يقدم إسهاما كبيرا في الإعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في قطر، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المزمع عقده في المكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢.

وقد أصبح بديها اليوم بالفعل القول بأن من المحال تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها في الوثائق الختامية للمؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى الرئيسية المعقودة ضمن نطاق الأمم المتحدة دون صنع توافق جديد في الآراء بشأن القواعد والمبادئ التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي الدولي. وليس التوصل إلى هذا النوع من التوافق في الآراء مجرد شيء من البديهيات. فهو يتسم بأهمية حيوية بالنسبة لأكثر من خمس سكان المعمورة الذين ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، وبصفة أساسية في الدول النامية.

وفي رأيي أن بوسعنا أن نلاحظ بشيء من الارتياح في هذه الظروف حدوث تحرك تدريجي في هذا الاتجاه داخل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يود وفدنا أن يبدي تقييما إيجابيا للوضع الراهن لعملية التفاوض من أجل التحضير للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، فقد أصبحت بالفعل نموذجا ناجحا لإقامة علاقات تشاركية حقيقية بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وهيئاتها، ومؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وترجو جمهورية بيلاروس أن تستمر هذه العملية في الحفاظ على

القطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذا أيضا جوهر المسؤولية المشتركة، والتفاهم العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي، على نحو أفضل.

وبتصدينا للتحدي الذي تمثله العولمة والسعي من أجل انعاش روح الحوار المتجدد، لا نرى إطارا أفضل من إطار الأمم المتحدة، فهي منظمة ذات حواص فريدة بصفاتها العالمية وحيادها وتعدد أطرافها وهي بذلك ملائمة على أفضل وجه لتحقيق المنفعة لجميع الناس وتقديم التسهيلات لهم. ولذلك نحن ملتزمون بمواصلة تعزيز دور المنظمة من أجل تعزيز التعاون الدولي للتنمية، وبصفتها أفضل أمل للبشرية في تحقيق أماننا العالمية في السلام والتعاون والتنمية. وتستطيع الأمم المتحدة أن تقوم بذلك عن طريق تعزيز رؤيا أوسع نطاقا للتنمية البشرية، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية لزيادة تنسيق السياسات والمساعدة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك حشد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن ذلك أن يسر إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها في مزاياه وفي مسؤولياته على السواء. ولا أرى بغير ذلك إمكانية لوقف اتساع الفجوة الاقتصادية والفجوة التكنولوجية الرقمية وعكس هذا المسار، ومن ثم تعزيز التنمية، واستئصال شأفة الفقر، وزيادة الاستقرار بالنسبة للجميع.

السيد سيشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يتفق وفد جمهورية بيلاروس في الرأي مع من تكلموا في هذه القاعة ورأوا أن الحوادث التي وقعت في نيويورك وواشنطن مؤخرا تمثل مأساة عالمية وتحديا للمجتمع الدولي للأمم. ونعرب عن عميق تعازينا للشعب الأمريكي والأحباء من عانوا من جراء هذه الهجمات الإرهابية. أما اليوم، وقد أصبح الإرهاب عالميا، فيجب أن نضم جهودنا إلى جهود بعض لكي نستأصل هذا الشر على الصعيدين الوطني والدولي.

بين الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. ونرجو أن تكون فرقة العمل المذكورة، بامتثالها الدقيق في عملها للولاية الواردة في الإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهلا للمهام المحددة لها بعكس مسار العملية الخطيرة التي يطلق عليها الفجوة التكنولوجية الرقمية الآخذة في الاتساع، والتي تشعر الدول النامية بتكاليفها بصفة خاصة، ووضع حد لهذه العملية.

وأرى أنه لا مجال للشك في أن إحراز تقدم ملموس في هذا المجال يمكن أن يُقرب البلدان النامية في الواقع من تحقيق أهدافها فيما يتعلق بتنميتها المستدامة.

السيد آدم (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يزجي التهنتة من خلالكم يا سيدي لرئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة على انتخابه وأن يشكر الأمانة العامة على إعدادها لهذا الحوار الهام.

ومن دواعي سرور إسرائيل أن تشارك في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. فنحن نواجه في مطلع القرن الحادي والعشرين عالما لديه إمكانيات هائلة، ولكنه أيضا عالم مشوب بالخطر. وقد تقارب العالم من وجوه كثيرة بفضل نشوء شبكات عالمية للمال والمعلومات، فضلا عن الابتكارات التكنولوجية التي جعلتها ممكنة. ولكن هذا العالم، كما نعرف جميعا، يواجهنا أيضا بمخاطر جديدة وتحديات متزايدة.

وقد اجتمعنا في هذا الحوار الرفيع المستوى للتصدي لأحد هذه التحديات، وهو إدماج البلدان النامية في هذه الأطر العالمية وسد الفجوة التكنولوجية الرقمية. وفي كلا الأمرين، تملك إسرائيل قدرا كبيرا من الدراية والخبرة الفنية،

ما تتسم به من دينامية إيجابية وأن تؤدي إلى نتائج عملية في التصدي لأموار أكثر إلحاحا تتعلق بالمسائل الرئيسية لحشد الموارد المالية الإضافية اللازمة للتنمية.

وفي هذا السياق، أود أن أسوق كنموذج فريد على مدى وأهمية المسائل المعروضة علينا للتقييم الوارد في تقرير مجموعة سيديليو، وبمقتضاه فإن مجرد الوفاء بالالتزامات المقطوعة في جولة أوروغواي من المباحثات التجارية المتعددة الأطراف يمكن أن توفر للبلدان النامية ميزة إضافية قيمتها زهاء ١٣٠ بليون دولار سنويا. ومن الواضح أن مجرد المعالجة الجزئية لهذه المسألة يمكن أن تضمن للبلدان النامية تعبئة مبلغ إضافي قدره ٥٠ بليون دولار في العام، وهو وفقا لتقديرات نفس المجموعة ضروري لتمويل أهداف التنمية لعام ٢٠١٥. ويحدو وفدنا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي على الأقل من البدء في إجراء مناقشة عملية لهذه المشاكل خلال المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة. ويعلق الكثيرون آمالا على هذا المؤتمر بوصفه "جولة للتنمية".

وأود أن أنوه بصفة خاصة في هذا السياق بأن جمهورية بيلاروس قد اضطلعت بالفعل بعدد من الخطوات المحددة لتلبية مصالح البلدان النامية في إطار إتاحة سبل الوصول إلى الأسواق، واليوم تتمتع أكثر من ١٠٠ دولة نامية بنظم تفضيلية في التجارة مع بلدنا.

وقد أصبح توسيع إطار الاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال من العوامل الرئيسية لفعالية تحقيق أهداف التنمية وإدماج الدول في النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق، يعرب وفد جمهورية بيلاروس عن ترحيبه بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وهي واعدة للغاية من حيث موقعها داخل منظومة الأمم المتحدة، كما أنها محاولة مشجعة لإقامة آلية لشراكة عملية

القارة. وفي العقدين الماضيين أقام مركز ماشاف عددا من المشاريع في أفريقيا كان الهدف منها عرض تكنولوجيات جديدة لتنويع منتجات المحاصيل، وذلك أساسا من خلال زيادة كفاءة استخدام المياه، ونظم الري. وبالتعاون مع الأمم المتحدة، يمكن توسيع هذه المشاريع، وبالتالي انتشار المجتمعات التي تعيش على الكفاف من الوضع الخطير الذي تعانيه الآن.

وعلى الرغم من أن الأدوات المتاحة لتحقيق التنمية قد توسعت على مدى الأعوام الخمسين الماضية، فلا تزال إسرائيل ملتزمة بنفس المبادئ التي مكنتنا من التوصل إلى معدل سريع للتنمية المستدامة على امتداد سنوات طويلة. وبإبقاء التركيز منصبا على حل المشاكل من جذورها، وبناء القدرات البشرية، وإقامة ترتيبات تعاونية مع منظمات أخرى، ستظل إسرائيل ملتزمة بمساعدة أمم ناشئة أخرى على تنمية مواردها، والاندماج بنجاح في صفوف بقية العالم.

وفي هذا الصدد، نهنئ الأمين العام وبعض صناديق ووكالات الأمم المتحدة على إطلاق برامج جديدة ومبتكرة، وكذلك أفرقة العمل المؤلفة من شركاء من القطاعين العام والخاص التي تعد أساسية لكفالة أن تساهم العولمة في النهوض بالتنمية المستدامة.

وإذ كان هناك على الإطلاق حدث يمكن أن يدل على الحاجة الماسة إلى التخفيف من حدة الفقر وتوفير مزيد من الفرص الاقتصادية لعدد أكبر من الناس، فهو تلك المسألة التي شهدناها جميعا هنا في نيويورك قبل أقل من ١٠ أيام. وما إن ينتهي وقت الحداد، وتبدأ عملية تضميد الجراح التي ستستغرق وقتا طويلا، سيواجه العالم، من بين عدد كبير من التحديات الأخرى، بضرورة العمل من أجل تخفيف

التي تتبادلها مع البلدان في أرجاء العالم طيلة ما يربو على ٤٠ عاما.

ومع أن إسرائيل تعالج الفجوة التكنولوجية الرقمية الخاصة بها، فإنها قد مدت يدها مؤخرا لتتقاسم خبرتها مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال التابعة للأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلع إلى التعاون المثمر في هذا الصدد. وتتفق إسرائيل مع الرأي القائل بأنه ينبغي تزويد فرقة العمل بالموارد المالية المناسبة وتثني على ما قامت به إلى الآن من أعمال.

ومن خلال مركز التعاون الدولي، الذي يعرف أيضا باسم ماشاف، تتبادل إسرائيل ما اكتسبته من معارف وخبرة إنمائية على مدى ٥٣ عاما من قيام دولتها، مع ما يزيد على ١٧٥ ٠٠٠ متدرب من ١٤٠ بلدا في أنحاء العالم.

وبما أن خبرتنا في مجال التنمية قد تعاضمت، وتوسعت شراكتنا مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في إسرائيل، فإن طائفة الدورات الدراسية التي يقدمها مركز التعاون الدولي (ماشاف)، تزايدت أيضا لتغطي مجالات متنوعة مثل الري والزراعة الصحراوية وإدارة الموارد المائية والتعليم في الطفولة المبكرة وتنمية المجتمعات المحلية وطب الطوارئ والكوارث وغير ذلك الكثير. وفي السنوات الأخيرة تشاطرت إسرائيل أيضا الخبرات التي طورتها في قطاع التكنولوجيا الذي توصلنا فيه إلى أحدث الإنجازات في هذا المجال.

وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، تمكن مركز "ماشاف" من تنفيذ جهد إنمائي متعدد الجنسيات يركز على تحسين الممارسات الزراعية وتثبيت استقرار المؤونة الغذائية في أفريقيا. فالحلقة المفرغة التي خلقتها الحروب وما يقترن بها من نزوح عرّضت للخطر المخزون من احتياجات الحياة الأساسية في مناطق عديدة من

التنمية أصبحت الآن المهم الأكبر للدول وشغلها الشاغل في بيئة تسيطر عليها العولمة بصفة أساسية. وهذا ما يؤكد الموضوع العام لهذه المناقشة التي تركز على إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين.

وقد قيل الكثير في هذا الصدد، وتم التعهد بعدد من الالتزامات. والمؤسسات المتعددة الأطراف، الواحدة تلو الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، اعتمدت سياسات إنمائية تستهدف النهوض بإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ولا يبقى الآن سوى تسريع هذه العملية.

وبينما تركز البلدان المتقدمة النمو - ولا سيما أعضاء مجموعة الثماني في لقاءات القمة التي نعقدتها سنويا - تركيزا متزايدا على قضايا التنمية؛ فمن الواجب ألا تظل القرارات التي تتخذها في هذا الصدد مجرد أماني براقية، بل ينبغي أن يكون لها أهداف واضحة ويمكن قياسها وقادرة على تحرير العالم من الفقر.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يوفر المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية المقرر عقده في المكسيك العام القادم فرصة للنظر في أفضل الوسائل لتعبئة الموارد اللازمة لاستكمال جهود التنمية في البلدان الأقل حظا. ذلك أن التمويل لأغراض التنمية سيمكن الشركاء الإنمائيين من إصلاح وتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ويهيئ الظروف المؤاتية لزيادة الاستثمار الخاص في البلدان النامية.

ومن الحيوي في هذا الصدد أن تتولى الجهات المانحة تنسيق جهودها؛ وأن توجه برامجها نحو أشد البلدان فقرا؛ وعدم ربط المساعدة بأي شروط؛ ومواءمة وتبسيط الإجراءات والآليات التي تحد من فعالية المساعدة الإنمائية.

وحكومة بوركينافاسو، من جانبها، تعمل جاهدة على تحقيق نمو اقتصادي نشيط وطويل الأجل. ولبلوغ تلك

الظروف التي تدفع أفرادا إلى ارتكاب أعمال شريفة غير عادية.

وباسم إسرائيل، حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن حزننا العميق وأخلص مشاعر العزاء لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية ولأصدقاء وأسر ضحايا تلك الأعمال الإرهابية المأساوية المرعبة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أن خطة التنمية كما اعتمدها الجمعية العامة، لها هدف أوسع من مجرد التقدم الاقتصادي - بغض النظر عن أهميته. فالمقصود بهذه الخطة أن تشجع على وجود فهم أكبر للقضايا العالمية الناشئة، وأن تعزز التعاون الدولي اللازم لمعالجتها. ومع أن تركيز طاقتنا حصرا على توفير مزيد من الفرص الاقتصادية للجميع مهمة ترضي نفوسنا، فقد داهمنا تحدي مكافحة الإرهاب بأبشع الصور التي يمكن تخيلها. وهي معركة لم يعد بوسعنا تجنبها.

السيد كافاندو (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية):

أود بادئ ذي بدء، باسم بلادتي، أن أهنيئ السيد هان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وأن أؤكد له على تعاون وفد بلدي الكامل معه. أود أيضا أن أهنيئ سائر أعضاء المكتب الذين، بفضل مساعدتهم القيّمة ومساهماتهم الدؤوبة، سيحولون مداولاتنا إلى قصة نجاح.

وبما أن اجتماعنا ينعقد في ظل أحداث مخزنة أغرقت الكثير من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، وليس البلد المضيف وحده، في جو خيم عليه الحداد، فأود أن أنقل إليهم مشاعر المساواة والعزاء التي عبرت عنها حكومة بوركينافاسو.

وليس مجرد أسباب تتعلق بالتقاليد أن تقرر الجمعية العامة عقد حوار آخر رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. فقد ثبت أن عقد هذا الحوار الثاني ضروري بصفة خاصة لأن

توفير تغطية إذاعية وتليفزيونية لكل الأراضي الوطنية، وإنشاء شبكة إنترنت تخدم جميع المقاطعات في نهاية المطاف.

ويعتبر النهوض بعملية إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي وزيادة مشاركة تلك الدول في شبكة المعلومات العالمية من الأهداف الأساسية التي يتوخاها المجتمع الدولي لمساعدة البلدان النامية. ولي أمل وطيد في أن تؤدي اجتماعاتنا الحالية إلى تعزيز الحوار فيما بين جميع الأطراف الفاعلة والشركاء في التنمية.

وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم الزخم الذي ولّته قمة الألفية في توجيه الجهود صوب النهوض بعملية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

ولا بد لنا أيضا من أن نشجع التعاون الطيب والحوار الجاد الجاريين منذ بعض الوقت بين مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لأن الجهود التي تبذلها المنظمات المتعددة الأطراف لن تنجح في نهاية المطاف إلا إذا دعمها التزام سياسي من الدول الأعضاء، وخصوصا البلدان المانحة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمساعدة القيّمة للغاية التي تقدمها البلدان الصديقة إلى بوركينافاسو في مكافحتها للفقر.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):
أود في البداية أن أعرب لكم، بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية كرواتيا، عن خالص تعازينا لأسر وأصدقاء كل الضحايا الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الإرهابية التي حدثت في الأسبوع الماضي. وتمثل هذه الأحداث المساوية تذكرة أليمة لنا جميعا بالضرورة التي تحتم على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات واقعية وشاملة من أجل جمع الإرهاب بكل أشكاله والقضاء عليه. لذلك، يرحب وفد بلادي بإعلان الرئيس اليوم، الذي جاء في أوانه، عن إيلاء

الغاية حددنا متوسطا لمعدل النمو يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة سنويا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، بالاعتماد أساسا على أنشطة القطاع الخاص. وسوف يتطلب ذلك إرساء بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص، وبالذات من خلال انتهاج سياسة لتحرير الاقتصاد والقيام بإصلاحات ترمي إلى إنشاء إطار قانوني مأمون ومستقر للاستثمار الخاص وتعزيز تلك الإصلاحات.

ولا يخفى على أحد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الأسس التي تركز عليها العولمة. وهذا الموضوع لا يمكن مناقشته دون الاعتراف بالمفارقة الكامنة في حقيقة أن المعدل الذي يتزايد به اتساع الهوة بين الأمم المتقدمة النمو والأمم النامية يتعادل مع سرعة التقدم التقني والتكنولوجي الذي كان من المنتظر أن يجمع شمل الأمم والشعوب، ويولد الثروات للجميع.

وتفتقر الإدارات الحكومية والقطاع الخاص لدينا إلى الوسائل الضرورية للحصول على الأدوات التكنولوجية اللازمة لتدريب الأفراد المؤهلين للتصدي لتحديات التنمية.

وهكذا، كيف يتسنى لبلد مثل بوركينافاسو ومعه كل البلدان الأخرى المهملة الاستفادة من الآثار الإيجابية لهذه التكنولوجيات الجديدة وتضييق الفجوة الموجودة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو؟ إن الرد الجزئي على هذا التساؤل يمكن أن يأتي من فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التي أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشائها. ولدينا أمل وطيد في أن تتاح الفرصة لفرقة العمل هذه للنظر في وضع صيغ جديدة للشراكة في هذا المجال يمكنها أن تساعد في حل مشاكل التنمية.

وفي مواصلة جهودها المتواضعة في هذا الصدد، أعدت بوركينافاسو عام ١٩٩٩ خطة لإنشاء مرافق أساسية وطنية للمعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بغية

سياق التحديات الراهنة والتحديات الآخذة في النشوء. والواقع أن هذه التحديات يمكن أن تتفاقم بسهولة نتيجة للأحداث التي شهدناها في الأسبوع الماضي دون أن يتوقعها أحد بالمرّة، والتي يمكنها أن تنشئ حالة عدم استقرار جديدة في الاقتصاد العالمي تكون لها آثار خطيرة على البلدان النامية. وتتطلب طبيعة الوضع الراهن، الآن أكثر من أي وقت مضى، إجراء مناقشة أكثر تفصيلاً وتركيزاً لجدول الأعمال المعروض علينا.

واستجابة للعوامة، نجد أن تناول قضية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي قد عزز حتماً الروابط المتبادلة بين عمل شتى الهيئات الموجودة في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة حققت إنجازات كثيرة في العقد الماضي في اتجاه التصدي للعوامة وتشكيلها، فإن تعميق التعاون مع المنظمات الأخرى الدولية والإقليمية يحتاج إلى التعزيز بطريقة بعيدة عن التدرج الهرمي.

وفي ضوء وجهات النظر الإقليمية البازغة في هذه المناقشة، وفي ضوء الآليات الإقليمية الابتكارية والمؤسسات الإقليمية المنشأة حديثاً، وكذلك تعزيز الموجود منها، ينبغي لنا ألا نتغاضى عن الدور الحيوي الذي يتعين على تلك الآليات والمؤسسات أن تضطلع به. ولقد ساهمت العوامة في اختيار الأولويات السياسية للعديد من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك يجعل الانضمام إلى شتى المنظمات الإقليمية التي تتعامل مع قضايا اقتصادية وتجارية وأمنية وسياسية من المسائل ذات الأولوية القصوى إذ أن العكس سيؤدي إلى تهميشها في نهاية المطاف. ولا حاجة إلى القول بأن هشاشة التنبؤات الاقتصادية الغربية، التي أبرزتها التطورات التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية، ستؤثر سلباً على آفاق النمو الاقتصادي في اقتصادات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وعلاوة على ذلك، يمكن القول من منظور الاندماج إن حدوث تباطؤ في

أولوية لهذه القضية بحيث تنظر الجمعية العامة فيها في مناقشة عامة تجرى مع بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويرحب وفد بلادي بالحوار رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال الشراكة، وبالفُرصة التي ستتاح لنا لنخاطب الجمعية العامة حول هذا البند الهام من بنود جدول الأعمال المتعلق ببحث سبل تسهيل اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في مواجهة العوامة في القرن الحادي والعشرين. ولا تزال الطبيعة الدينامية للاقتصاد الدولي تؤثر في الظروف المعيشية للشعوب في كل أنحاء العالم. والتفاوت الموجود بين الأغنياء والفقراء ما زال يتعاظم ويشكل سبباً رئيسياً للقلق الدولي. ومع مجيء الذكرى السنوية الأولى لصدور إعلان الألفية، الذي يتضمن وعوداً تاريخية قطعها قادة العالم على أنفسهم، لا سيما في مجال التنمية والقضاء على الفقر، من المناسب لنا أن نعيد التفكير والنظر في مفهوم الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاندماج والشراكة في مجال الاقتصاد الدولي.

إن الكثير منا لديهم أفكاراً محددة تماماً عن آثار العوامة. والمشكلة أن هناك تفاوت واختلاف بين العديد من هذه الأفكار. وعلى الرغم من كل المعاني والدلالات التي يمكن فهمها من العوامة وللإفادة من أن إدراكها جاء متأخراً من الواضح أن العوامة أمر لا مفر منه. والواقع أن تأثيرها على القضيتين اللتين ما فتئت الأمم المتحدة تتصدى لهما منذ إنشائها: وهما الفقر والتنمية - كان مختلطاً جداً. وفي مساعيها لإدارة العوامة، نحن جميعاً نتفق على أن المهمة الأساسية التي تواجهنا الآن هي النهوض بتفهم أوسع وأعمق لطبيعتها العالمية والعبارة للحدود فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية باعتباره من الأدوات الرئيسية اللازمة للتصدي لنتائجها السلبية. ومع ذلك، فإن الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف لا بد من استعراضها في

المعلومات والاتصالات - وهو دور ينبغي لها القيام به دون مزيد من التأخير.

عن طريق هذه الجهود المتمثلة في التعاون والتبادل والتكامل على الصعيد العالمي، وبتهيئة فرص جديدة لإقامة شركات في مجالات التجارة والاستثمار، والمالية، والمعرفة، والتكنولوجيا، يمكن كبح الآثار السلبية للعملة وتحويلها إلى قوة إيجابية لجميع الشعوب. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أن الخيارات النهائية بالنسبة للسياسات تقع على عاتق الدول ذاتها، أساسا، بصرف النظر عن صعوبة هذه الخيارات.

ويتطلع وفدي إلى النتائج التي ستتوصل إليها مناقشات الأفرقة المشتركة واجتماعات المائدة المستديرة خلال هذا الحوار الرفيع المستوى. ويأمل وفدي أن توفر النتائج النهائية مدخلات هامة تقوم على الإنجازات المحققة حتى الآن وتسفر عن أفكار هامة تكون واقعية وعملية المنحى ويمكن الاستفادة منها بصورة شاملة في العملية الجارية التي نضطلع بها لتمويل التنمية وفي عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مساعيه الرامية إلى سد الفجوة الرقمية.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية):
اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة مناقشتنا، كون هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الدورة، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي للمساعدة على ضمان نجاح هذه الدورة.

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن الحزن العميق الذي يشعر به بلدي حكومة وشعبا بعد الأعمال الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي. ونشعر بالتضامن، بشكل خاص، مع أسر الضحايا ومع حكومة وشعب الولايات المتحدة

أسواق أوروبا الغربية يشكل مخاطر شديدة لاحتمالات توسع الاتحاد الأوروبي ليشمل المنطقة ككل.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن القدرات المؤسسية والطبيعة العالمية للأمم المتحدة أمر يساعد الأمم المتحدة في نهاية المطاف على أن يكون لها دور محوري في بناء توافق الآراء الدولي اللازم للإصلاحات المطلوبة لإقامة نظام مالي دولي معزز ومستقر. وسمحوا لي بأن أبرز بشكل خاص الأهمية التي يعلقها وفد بلادي على تشكيل دور أهم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي.

وستواصل جمهورية كرواتيا دعم وتعزيز الإصلاحات التي تشمل الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن تحسين امتدادها لتشمل المجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص وسيطلب ذلك بذل جهد هائل لزيادة تعزيز جدول الأعمال العالمي من أجل إقامة نظام مالي دولي معزز ومستقر يكون مستجيبا لأولويات النمو والتنمية بطريقة اجتماعية واقتصادية منصفة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تصبح اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أطرافا فاعلة هامة في الجهود الرامية إلى تماسك السياسة العامة وتعزيز اندماج البلدان النامية في الشبكات العالمية للمعلومات الآخذة في الظهور وذلك من خلال النهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد كان إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤخرا موضع ترحيب. فمن خلال هذه الهيئة تتاح للأمم المتحدة فرصة فريدة تمكنها من الاضطلاع بدور حفّاز لإذكاء الوعي العام بأهمية تكنولوجيا

ومن البديهي أن تنفيذ هذه السياسة يتطلب جهدا استثنائيا من جانب الجمهور في الأرجنتين. ومع ذلك، فإننا مقتنعون تماما بأن هذا هو الأساس اللازم للعودة إلى طريق النمو ولتهيئة مناخ يؤدي إلى جذب الاستثمارات.

ومع ذلك، من الواضح تماما، في إطار العولمة التي نمر بها، أن الجهود الوطنية ليست كافية إذا كانت البلدان تواجه صعوبات في مجال التجارة، التي تعتبر عنصرا حيويا في الإدماج العالمي للبلدان النامية، والتي تقوم بدور حاسم في تنمية تلك البلدان، بطبيعة الحال.

إن استمرار الحواجز التي تعترض سبيل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، في شكل التعريفات الجمركية والحصص والإعانات المقدمة للمنتجات والصادرات الوطنية، والموجودة في تلك البلدان، أدى بانتظام إلى إحباط الفرص التجارية للبلدان النامية وإلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي تؤثر على حياة السكان.

وكما ذكر مؤخرا، زعماء مجموعة كيرن، وهي رابطة من البلدان هدفها الرئيسي الحد من الحمائية الزراعية، فإن مجموع المساعدة المقدمة إلى المنتجين قد زاد في أكثر البلدان تقدما بين البلدان المتقدمة النمو، ونجد أننا في وضع مماثل للوضع السائد في عام ١٩٩٦، حيث تظل بعض الأسواق تتمتع بحماية عالية. وهذه الاختلالات في التجارة والإنتاج تعد تمييزية بشكل واضح حيث أنها توجد قواعد غير متماثلة للتجارة، تضر بالبلدان غير القادرة على التنافس مع الخزانات الوطنية للبلدان الغنية، بشكل خاص.

إن تحرير الأسواق الدولية بالنسبة للمنتجات التنافسية للبلدان النامية، وتحرير الأسواق الزراعية، بالنسبة لحالة بلدي، ليست مجرد مسألة ذات طابع تجاري صرف، بل إنها جزء أساسي من استراتيجيتنا الإنمائية الشاملة.

الأمريكية. وننضم إلى الأمم المحبة للسلام والحرية في مواجهة هذا الخطر الشرس الذي يمس البشرية جمعاء.

ويشارك وفد الأرجنتين في هذا الحوار الرفيع المستوى باهتمام خاص لأننا نشعر أنه يتيح فرصة ممتازة للإعراب عن موقف بلدنا من التحديات الجارية التي تمثلها العولمة بالنسبة لعالمنا النامي. ونؤيد هذه المبادرة وغيرها من المبادرات المتخذة لأننا نأمل أن تستطيع الأمم المتحدة القيام بدور حاسم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في السنوات المقبلة بمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتمكينها من التغلب على تأخر التنمية وعلى الفقر ومن المضي في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية فيها.

فبلدي يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتغلب على فترة الكساد التي بدأت في بلدنا منذ ثلاث سنوات. فقد كانت هذه الفترة نتيجة عوامل محلية ودولية مختلفة منها، بطبيعة الحال، الأثر المترتب على الأزمات المالية الدولية المتتالية التي أثرت على عدة اقتصادات وطنية خلال عقد التسعينات.

ونحن ندرك تماما أن المسؤولية الرئيسية عن تنميتنا تقع على عاتقنا وحدنا وعلى قدرتنا على تهيئة ظروف الاستقرار الاقتصادي، وسيادة القانون، وإدارة المالية العامة المتسمة بالمسؤولية والجدية، والتي تحد من الإنفاق الحكومي غير المجدي، لا سيما في مجال الخدمة المدنية، وتكافح الفساد الإداري وتعزز الحملة على التهرب من الضرائب. وهذه السياسات يتم تنفيذها بشكل متسق، في الأرجنتين، في السنوات الأخيرة، وقد تأوجت بالتدبير المتمثل في قانون العجز الصفري الذي صدر مؤخرا، والذي يمنع الحكومة من الحصول على قروض أخرى أو من إنفاق يتجاوز إيراداتها، من أجل القضاء على أي شك يشوب استدامة سياساتنا المالية فيما يتصل بالأسواق.

المشتركة للجنوب في الماضي قدما في إدماج نصف القارة كله في السنوات القادمة، في إطار منطقة للتجارة الحرة في الأمريكتين، من المقرر أن تكتمل قبل عام ٢٠٠٥.

وقد بدأنا مؤخرا أيضا ما يُسمى بمفاوضات "الأربعة + واحد" بين بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والولايات المتحدة الأمريكية بنفس الغرض المتمثل في توسيع تحرير التجارة وفتح أسواقنا معا.

وإننا نرى أنه وفق تلك الخطوط يتم اندماجنا في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. ولكن حتى لو أننا استطعنا تحقيق تقدم كبير في إصلاح السياسة الداخلية، وفي تحرير التجارة وتدفق الاستثمار المباشر إلى البلدان النامية، فإن التعاون الدولي من أجل التنمية سيظل أساسيا للبلدان التي لا تحصل على تدفقات كافية من الاستثمار الخاص أو تلك التي يتعين عليها التغلب على حالات طوارئ إنسانية وكوارث طبيعية تقتضي اهتماما عاجلا. والدور الذي تؤديه القروض المقدمة من المصارف المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية ضروري لتلك البلدان.

ونود أيضا أن نعرب عن أملنا في أن نحقق الهدف المتمثل في جعل المساعدة الإنمائية الرسمية تبلغ نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان الصناعية. ونثق بأن مؤتمر التمويل سيمكن من إجراء مناقشة مستفيضة بشأن هذه المسائل الحيوية للتنمية والقضاء على الفقر.

وأخيرا، نود أن نعرب عن رغبتنا الشديدة في المشاركة الكاملة للبلدان النامية في الفوائد غير العادية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا نحتاج إلى المضي في سرد التفاصيل عن أثر تلك العملية على النمو الاقتصادي وترويج التجارة وزيادة الاستثمار. ومع ذلك، هناك خطر كبير من أن يزيد ما يسمى بالفجوة الرقمية من تميش العالم

وفي المناقشات التي ستدور في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في الدوحة، في قطر، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، لا ينبغي أن نهمّل هذه المشكلة، وسوف نركز الاهتمام في عملنا هناك على عقد جولة متعددة الأطراف تشمل، بالضرورة، دراسة مسألة الزراعة، بخطة محددة. وسيكون هذا الشرط الذي نضعه لقبول بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

لقد استجابت الأمم المتحدة بسرعة لهذه التحديات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والدليل على ذلك هو عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، سيعقد في مونتيري، بالمكسيك، في شهر آذار/مارس المقبل. إن أعمال اللجنة التحضيرية، والتقرير الممتاز الذي أعده الفريق الرفيع المستوى برئاسة السيد أرنستو زيديو، رئيس المكسيك السابق، قد أحاطا علما بوجود هذه المشكلة في مجال التجارة. وقد أحاطا علما أيضا بضرورة أن تكون الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية "جولة في صالح التنمية"، تعود بالفائدة على البلدان النامية وتخدم مصلحة أكثر البلدان نموا بين البلدان النامية. وكما يؤكد التقرير، "في القرية العالمية، نجد أن فقر الآخرين يصبح مشكلتنا بعد فترة وجيزة إذ تتمثل هذه المشكلة في غياب الأسواق لمنتجاتنا، والمهجرة غير المشروعة والتلوث والأمراض المعدية وانعدام الأمان...".

إن بلدنا يعمل على توسيع أسواقه، وكما حدث في مناطق أخرى، ركزت الأرجنتين جهودها أولا، على علاقاتها بالبلدان المجاورة التي يربطنا تاريخ مشترك وأواصر تقارب تتجاوز مجال التجارة. ومن خلال السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميدكوسور)، التي اتسعت لتشمل بوليفيا وشيلي، نواصل مهمة إنشاء كتلة إقليمية متكاملة، مصممة كنوع مفتوح من الإقليمية ومستعدة للنهوض بتجارة المنطقة وإدماجها الاقتصادي في المناطق الأخرى. وتأمل السوق

لتوفيرها حتى توثق تلك المشاركة ثمارها المأمولة وتساهم في دفع جهود التنمية وتسهيل عملية اندماج الدول النامية في الاقتصاد الدولي.

وتشمل المشاركة في هذا السياق، ومن منظور واسع، تضافر وتنسيق الجهود كافة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي من جانب، بالإضافة إلى أهمية تنسيق وتضافر الجهود بين المستويين الوطني والدولي من جانب آخر. وتتعدد أطراف تلك المشاركة في رأينا لتشمل على المستوى الوطني: الدولة ومؤسساتها، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص الوطني، ولتشمل على المستوى الدولي: الدول المانحة، والمؤسسات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني الدولي، والقطاع الخاص الدولي، وبصفة خاصة الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات.

ومما لا شك فيه أن عملية صياغة سياسات التنمية تعد مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى لكل دولة نامية. وفي هذا السياق تفرض تحديات العولمة أهمية تفعيل مفهوم المشاركة على المستوى الوطني، وذلك من خلال الارتقاء بالأداء المؤسسي وتنسيق السياسات والجهود بين مؤسسات الدولة الأمر الذي يتطلب بدوره مشاركة شعبية فعالة من خلال تفعيل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون، وهي أمور تتطلب إمكانات بشرية ومادية كثيرا ما تفوق قدرات الدول النامية على توفيرها من الموارد الوطنية المتاحة.

وتؤدي المشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص الوطني دورا حيويا في هذا السياق لسد الفجوة التمويلية القائمة ولإطلاق الطاقات الكامنة والمبدعة للقطاع الخاص الوطني للمشاركة في مسيرة التنمية والتطوير ودفعها إلى الأمام. كما يؤدي المجتمع المدني دورا حيويا في تعبئة موارد إضافية بالإضافة إلى دوره الهام في توزيع ثمار التنمية والدور

النامي وجعله غير قادر على الاستفادة من هذه الفرصة الجديدة.

ويحدونا الأمل في أنه ما أن يتم التغلب على المصاعب الراهنة، حتى يتمكن الأمين العام من إعلان الشروع في إنشاء فرقة عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص تقوم، وهي تعمل في تنسيق وثيق مع المبادرات القائمة مثل المبادرة التي تدعو إليها مجموعة الثمانية، بقيادة الجهود التي تجعل من تعميم الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حقيقة واقعة. وبلدنا، الذي ينفذ مشاريع على المستوى الوطني لتوسيع وترقية استخدام الإنترنت في مجال التعليم، يود أن يشارك في فرقة العمل تلك للإسهام وتبادل الخبرات.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للفرصة التي أتاحت لنا لنناقش بفعالية سبل التصدي بصورة ملائمة لتحديات العولمة الراهنة. ونعقد آمالنا على الدور الحاسم الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في هذه العملية.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أنتهز هذه المناسبة والتي أتحدث فيها للمرة الأولى في هذه الدورة الجديدة لكي أعيد تأكيد إدانة مصر لهذا العمل الإجرامي الإرهابي الذي وقع في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا. وأود أيضا التعبير عن عميق التعازي من شعب وحكومة بلادي للشعب الأمريكي وحكومته.

تعد المشاركة آلية أساسية لتفعيل التنمية تفرضها ظروف العولمة وتنامي الاعتماد المتبادل بين الدول وليست خيارا متاحا أمامها للنظر في مدى ملاءمة الاعتماد عليه من عدمه. وينطبق ذلك بصفة خاصة على عملية إدماج الدول النامية في النظام الاقتصادي الدولي بصورة صحية وسليمة. إلا أن تفعيل تلك المشاركة يتطلب توافر العديد من المعطيات الداخلية والدولية التي يجب تعبئة الموارد والإرادات

الأطراف ليصبح أكثر تجاوبا مع ظروف واحتياجات التنمية الدولية في إطار حقيقي من المشاركة التي تعترف بجانب المسؤوليات والواجبات على الصعيدين الوطني والدولي من جانب، وبحق الدول في التنمية والارتقاء بشعوبها من جانب آخر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

الرقابي الذي يضطلع به في الحفاظ على المكاسب المتحققة وتوسيع مساحة المشاركة الشعبية في تفعيل جهود التنمية.

إن أي جهود وطنية في سبيل تحقيق التنمية وبروح عالية من المشاركة البناءة بين الأطراف الوطنية لا يمكن أن يُكتب لها النجاح دون وجود بيئة دولية صحية محفزة على النمو، وتضع ضمن أولوياتها إصلاح الاختلالات القائمة في آليات عمل النظام الاقتصادي الدولي، سواء كانت تلك الاختلالات ناجمة عن سياسات دول ذات اقتصادات كبيرة ومتقدمة تضر بالاقتصادات والدول الأضعف والأصغر، أو عن بنية مؤسسية دولية لم تتطور بنفس سرعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية المتلاحقة لتصبح أكثر ملاءمة للأوضاع القائمة وأكثر كفاءة لخدمة التنمية وتحقيق الرخاء لجميع أطراف المجتمع الدولي وليس لعدد محدود من الدول أو المصالح الاقتصادية أو لفئة من الكيانات الاقتصادية العملاقة.

ونرى في ضوء ما تقدم أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحسم الجدل العقيم الدائر حول محاولات تشييت الرؤية المتكاملة لدفع مسيرة التنمية على المستوى الدولي، تلك المحاولات التي تدعو إلى تركيز الحوار الدائر على أهمية الجهود الوطنية فقط أو الجهود الدولية فقط لعلاج مشاكل التنمية. فكما نقر بالمسؤولية الرئيسية المناطة بالدول على المستوى الوطني لرسم وصياغة سياسات التنمية، فإننا لا نقبل المنطق غير السليم الذي يقصر البُعد الدولي على القيام بدور مساعد فقط في تفعيل جهود التنمية.

إن المشاركة الحقيقية تعني التفاعل البناء والصادق من أجل إصلاح الاختلالات القائمة على المستويين الوطني والدولي على حد سواء، وتعني أيضا قيام المجتمع الدولي بتجاوز النظرة السائدة بشأن دور الدول المانحة والقطاع الخاص الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية المتعددة